

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 9-12/11/2009

ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التفذي، 2009

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات المجلس التي ينبغي على الأمانة أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة WFP/EB.2/2009/14.



Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2009/15
11 February 2010
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

المحتويات

الصفحة

	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة	
1	ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي	2009/EB.2/1
	قضايا السياسات	
3	سياسة التغذية المدرسية في البرنامج	2009/EB.2/2
5	سياسة البرنامج لتنمية القدرات: معلومات محدثة عن التنفيذ	2009/EB.2/3
5	سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن المساواة بين الجنسين: خطة العمل المؤسسية (2010-2011)	2009/EB.2/4
	مسائل الموارد والمالية والميزانية	
6	خطة البرنامج للإدارة لفترة السنتين (2010-2011)	2009/EB.2/5
8	تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات	2009/EB.2/6
	تقارير التقييم	
8	تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي للتخطيط الاحترازي في البرنامج (2002-2008)	2009/EB.2/7
	حافطة المكتب الإقليمي لآسيا	
9	عرض عام من المدير الإقليمي	
10	تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لبنغلاديش 104100 (2007-2010)	2009/EB.2/8
10	تقرير موجز عن تقييم الحافطة القطرية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2009/EB.2/9
12	العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها - ميانمار 200032	2009/EB.2/10
	حافطة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
12	عرض عام من المدير الإقليمي	
13	مشروع البرنامج القطري لغواتيمالا 200031 (2010-2014)	2009/EB.2/11
13	العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها - هاييتي 108440	2009/EB.2/12
	حافطة المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا	
14	عرض عام من المدير الإقليمي	
15	تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لكوت ديفوار 106720	2009/EB.2/13
	الحافطة الإقليمية لجنوب وشرق ووسط أفريقيا	
15	عرض عام من المدير الإقليمي	
16	تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لجمهورية الكونغو الديمقراطية 106080	2009/EB.2/14
17	تقرير موجز عن تقييم الحافطة القطرية لملاوي	2009/EB.2/15

- 18 تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لجمهورية الكونغو 103121 2009/EB.2/16
 19 البرامج القطرية - أوغندا (2009-2014) 108070 2009/EB.2/17

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية

- 19 عرض عام من المدير الإقليمي
 20 إحاطة شفوية عن زيارة رئيس المجلس إلى طاجيكستان وقيرغيزستان 2009/EB.2/23

حافظة السودان

- 21 عرض عام من المدير الإقليمي

تقارير المدير التنفيذي عن المسائل التشغيلية

- 22 الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي وافق عليها المدير التنفيذي (1 يناير/كانون الثاني - 30 يونيو/حزيران 2009) 2009/EB.2/18

المسائل التنظيمية والإجرائية

- 22 برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2010-2011) 2009/EB.2/19
 23 اتجاهات التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها 2009/EB.2/20
 24 تمديد دورة الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي. تعديل المادة السادسة - 1 من اللائحة العامة 2009/EB.2/21

مسائل أخرى

- 24 كلمة السيدة Helen Clark، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 25 الأتعاب المعدلة للمراجع الخارجي لفترة السنتين 2008-2009

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي (2009/EB.2/1)

- 1- افتتحت المديرية التنفيذية الدورة بالإشادة بموظفي البرنامج الذين فقدوا أرواحهم أو أصيبوا في باكستان، وأعربت عن تقديرها للتعازي التي تلقاها البرنامج، وقالت إن البرنامج ملتزم بمواصلة عمله الإنساني دون رادع، وأن المسألة أثبتت قوة وتفاني موظفيه. ولاحظت المديرية التنفيذية أن الاحتياطات الأمنية للبرنامج في إسلام آباد، مثل عنايته باختيار المبنى، وتدابير المراقبة لمنع اقتراب السيارات المفخخة، وتقوية الجدران، وتغطية زجاج النوافذ بأغشية واقية من التلوث، كانت فعالة في تقليل عدد الإصابات. وأبرزت المديرية التنفيذية أهمية التوعية الأمنية، والإسعاف الأولي المتقدم، وتدريب السائقين، وقالت إن العمل قد بدأ في تعميم ذلك.
- 2- وقالت المديرية التنفيذية إن البرنامج يمر بإصلاحات ويعيد تهيئة أدواته للتصدي للفرص والتحديات الجديدة التي من أهمها وجود مليار جائع في العالم والأزمات المتعددة الناجمة عن الظواهر الجوية الشديدة، والهبوط الاقتصادي، والصراع، والأحداث الأخرى. ومن بين الفرص وضع الأمن الغذائي على رأس جدول الأعمال العالمي على نحو ما شهدناه في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عُقد في لاكويلا، والاتحاد الأفريقي، والمحافل الأخرى. وسعيًا نحو الوصول بهذه الفرصة إلى أقصى حدودها، جددت الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها حشد كفاءاتها لتعزيز تكاملها من أجل تحسين خدمة الجوعى. وأعلن الاجتماع التاريخي الذي عُقد بين الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها في 4 نوفمبر/تشرين الثاني عن بدء حقبة جديدة من التعاون. ويمثل ذلك إضافة لسجل حافل بالتعاون في أكثر من 70 بلداً، بما في ذلك إبرام مذكرة تفاهم مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية للعمل في البلدان المشمولة بمشروع الشراء من أجل التقدّم بغرض تعزيز الأمن الغذائي على الأجل الطويل. وفي إطار استشرافها للمستقبل، اتفقت الوكالات الثلاث على المضي قدماً في ثلاثة محاور، هي: عقد اجتماعات منتظمة رفيعة المستوى؛ وإصدار توجيهات للأفرقة القطرية، على أن يصحب ذلك نصوص نموذجية عن الأمن الغذائي لاستخدامها في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاستراتيجيات القطرية للحد من الفقر؛ ومواصلة التعاون في البرامج المشتركة واستمرار تحقيق وفورات في التكلفة من خلال الأنشطة المشتركة في مجال المشتريات والخدمات الإدارية.
- 3- ووجهت المديرية التنفيذية شكرها إلى المانحين على سخائهم وقالت إنها تعترف بأن سنة 2009 كانت سنة صعبة بسبب الأزمة الاقتصادية. وقالت إن البرنامج اتخذ عدداً من التدابير لتحسين الإدارة المالية والشفافية والانضباط والمساءلة في إطار جهوده لتحقيق أكبر أثر ممكن من تمويله. وأشارت إلى المبادرات التي انطلقت بالفعل، بما في ذلك إدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والرأي غير المتحفظ من المراجع الخارجي للحسابات المراجعة التي تمتثل لأول مرة امتثالاً كاملاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإطلاق النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS II) وإنشاء لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد.
- 4- وفي سياق استعراض الإطار المالي، طلبت المديرية التنفيذية من المكاتب القطرية زيادة الانضباط والمساءلة والشفافية في العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش وربطها مباشرة بالصدمات التي تنشأ بسببها تلك العمليات. وأشارت إلى أنه يجري استعراض نوافذ التمويل وفئات البرامج وأن لجنة استعراض البرامج قد استعادت صفتها المركزية. وتم اقتراح إنشاء فريق عمل سريع للتعاون مع المجلس في التمييز بين حالات الطوارئ، والإغاثة، والإنعاش المبكر، والإنعاش

والتنمية، ومواءمة تلك التعاريف بين الوكالات. وسوف يسهم ذلك كله في تحسين البرنامج وتعزيزه وزيادة كفاءته وفعاليتها.

5- وأعرب المجلس بالإجماع عن تعازيه في الموظفين الذين قتلوا أو أصيبوا، كما أدان بالإجماع تلك الأعمال الوحشية. وحث أعضاء المجلس جميع الحكومات على إعطاء الأولوية لسلامة وأمن موظفي الوكالات الإنسانية وضمان الوصول الآمن ودون عقبات لتدخلات الأمم المتحدة. ولاقت خطط البرنامج لمواصلة تحسين الأمن الميداني تأييداً واسعاً.

6- وأيد أعضاء المجلس بقوة تعاون الأمانة مع الشركاء في روما، ومواصلة العمل مع المنظمات غير الحكومية، والحكومات، والقطاع الخاص. ورحّب المجلس بالتهج الجديدة التي ستفضي إلى زيادة الكفاءة والأثر التشغيلي؛ وحث العديد من الوفود البرنامج على تقييم الخيارات وتحديد أولوياتها، لا سيما في الحالات التي تنطوي على خطر ازدواجية الجهود. وأعرب الأعضاء عن ارتياحهم إزاء ما جرى مؤخراً من تنشيط اللجنة المعنية بالأمن الغذائي وما صدر عنها من مبادرات. واقترح الأعضاء تعزيز لغة وثيقة "اتجاهات التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها" بما يعبر عن الأعمال التي أجريت مؤخراً والإصلاحات التي أدخلت على اللجنة المعنية بالأمن الغذائي.

7- وأعرب أعضاء المجلس عن تطلّهم إلى نتائج استعراض البرنامج لإطاره المالي. وأبدى المجلس تأييده القوي لاستعراض فئات برامج البرنامج بغرض مواءمة التدخلات مع نهج الأمم المتحدة والأولويات الوطنية. وشدد بعض الممثلين على الحاجة إلى مزيد من التمويل غير المشروط المتعدد الأطراف والمتعدد السنوات لتمكين البرنامج من الاستفادة من فرص الأسواق في عمليات الشراء التي يجريها وإيجاد حلول طويلة الأجل لمشكلة الجوع. وسوف تمكّن هياكل الإدارة المالية المحسّنة البرنامج من النهوض بإجراءاته المحاسبية، وأعرب المجلس في هذا الصدد عن ترحيبه بإدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإطلاق النسخة الثانية لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS II)، ولكنه أشار إلى الحاجة إلى وضع نُظم قياس لتسجيل وتحليل النتائج. وأثنى العديد من أعضاء المجلس على جهود البرنامج في التصدي لمسائل فعالية التكاليف والكفاءة. ومثال ذلك أن إنشاء لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد لقي ترحيباً باعتباره خطوة إيجابية في هذا الاتجاه. وحث المجلس الأمانة على الانتهاء من استعراض الإطار المالي في أقرب وقت ممكن. وأعرب المجلس عن اقتناعه بالحاجة إلى برنامج العمل الكبير المقترح بالنظر إلى استمرار ارتفاع أسعار الأغذية وغير ذلك من القضايا. وأشار المجلس على وجه الخصوص إلى التحديات في أفغانستان وجزيرة وباكستان والصومال.

8- وبالنظر إلى الآفاق الاقتصادية المحبّطة، حث أعضاء المجلس البرنامج على ترتيب أولويات برامجه لكي تستفيد منها الفئات الأشد ضعفاً؛ وأشاروا إلى أنه من المتوقع أن تتفاقم المشاكل في كثير من البلدان في ظل انخفاض معدلات التجارة والتحويلات المالية من الخارج. ولاحظ العديد من أعضاء المجلس ما تم إحرازه من تقدّم في إدارة المخاطر، لا سيما في ابتكارات من قبيل التأمين المرتبط بالأحوال الجوية. كما أيد أعضاء المجلس وضع نُظم متطورة للإنذار المبكر، وبخاصة بالتعاون مع الوكالات الأخرى. وأشار الأعضاء إلى أن الشراكات المتعددة الأطراف وسيلة أساسية لمعالجة القضايا الإنسانية التي يتعذر على أي منظمة التصدي لها بمفردها. ولاحظ أعضاء المجلس ضرورة الاستفادة من المعارف المحلية حيثما أمكن. وينبغي أن تشمل بعض أعمال البرنامج تدخلات استباقية للحد من انعدام الأمن الغذائي في الأجل البعيد. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن اعتقادهم بحاجة البرنامج إلى وضع الاستدامة على قائمة أولوياته. ومن ناحية أخرى، ينبغي على البرنامج أن يحافظ دوماً على قدرات التدخل السريع في حالات الطوارئ.

- 9- وأثنى أعضاء المجلس بشكل خاص على النهج المبتكرة، مثل مشروع الشراء من أجل التقدّم ونظم الأموال النقدية والقسائم، وأعربوا عن تأييدهم القوي لبرامج شبكات الأمان، من قبيل التغذية المدرسية، وطالب عدد من الأعضاء بتوسيع تلك البرامج. وشجّع المجلس الأمانة على كفاءة التصدي للأسباب الجذرية للجوع باعتبار ذلك حلاً رئيسياً على الأجل البعيد. وأشار المجلس إلى أن الأولويات ينبغي أن تشمل إمكانية الحصول على الغذاء، وتنمية القدرات، ودعم صغار المزارعين، وتمكين المرأة، وزيادة استخدام القدرات المحلية. وشدد العديد من أعضاء المجلس على الحاجة إلى تحقيق التوازن بين استجابة البرنامج لحالات الطوارئ وبرامج الإنعاش والتنمية؛ كما صدرت دعوات للبرنامج لتطوير دوره في نظام المجموعات، لا سيما فيما يتعلق بالمجموعة المقترحة للأمن الغذائي. وأوصى المجلس البرنامج بتجنب اتباع النهج "المعتادة" وأن يركّز بدلاً من ذلك على نهج جديدة.
- 10- ورداً على ذلك، أعربت المديرية التنفيذية عن اقتناعها بأن على البرنامج أن يسعى إلى زيادة حضوره وأن يعمل مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها للتوصل إلى حلول للأمن الغذائي. وتدور مناقشات حول مجموعة الأمن الغذائي إلى جانب العمل على إجراء تقديرات مشتركة للاحتياجات. ويمثل استعراض الإطار المالي واستعراض فئات البرامج أولوية بالنسبة للإدارة. وتشكّل الشفافية موضوعاً رئيسياً في وضع نظم لتيسير التفاعل بين البرامج والشركاء.
- 11- وأعربت المديرية التنفيذية عن عميق شكرها للمانحين الذين وفروا التمويل غير المخصص المتعدد السنوات، وبخاصة في الأوضاع الجارية، وهو ما أتاح للبرنامج خيار شراء الأغذية في ظل ظروف ملائمة في السوق. واختتمت المديرية التنفيذية كلمتها بتوجيه الشكر إلى المجلس على ما يقدمه من دعم متواصل في الأوقات العصيبة.

قضايا السياسات

سياسة التغذية المدرسية في البرنامج (2009/EB.2/2) (للنظر)

- 12- أكدت الأمانة أثناء عرضها للوثيقة على أن السياسة المقترحة تشكّل أداة للاستثمار في المستقبل لأن التغذية السليمة تساعد التلاميذ على النمو السليم الذي يجعلهم كباراً منتجين في أسر تتوقّر لها مقومات الأمن الغذائي. وركّزت الأمانة على التغذية المدرسية باعتبارها أداة للحماية الاجتماعية تحقق الأهداف الإنمائية للألفية 1، و2، و3، كما ركّزت على الاستدامة في إطار الملكية الحكومية؛ وأشارت إلى أن السياسة تتسق مع توجه البرنامج نحو المساعدة الغذائية. وأقرت الأمانة بالدعم المقدم من الشركاء، لا سيما البنك الدولي، وأهمية خبرة البرنامج الميدانية على مدى 45 عاماً. وأضافت الأمانة أن ذلك يبين أن التغذية المدرسية يمكن أن تحسّن النتائج التعليمية وتقلل من آليات التصدي السلبية، وتعزز التنمية المجتمعية الطويلة الأجل. وتحّدّ الوثيقة خمس مراحل للانتقال إلى الملكية الحكومية، وتضع مجموعة من معايير الجودة لبرامج التغذية المدرسية المستدامة. وأشارت الأمانة إلى أن التغذية المدرسية يمكن أن تحقق أثراً فعالاً في حالات الأزمات وحالات ما بعد الصراع والإنعاش والجوع المزمن. وأوضحت الأمانة أن المدخل إلى ذلك هو انعدام الأمن الغذائي، ولكنها أشارت إلى أن التغذية المدرسية ستنفذ في أنواع أخرى من التدخلات لدعم السياسات الوطنية التي ستتكمّل معها في نهاية المطاف.

- 13- وأشار ممثل البنك الدولي إلى الأعمال التحليلية التي يجريها البنك في مجال تغذية الأطفال في إطار دراسته للاحتياجات الإنمائية، وهو ما استرشد به البرنامج في تعريف السياسة الجديدة. وشدد ممثل البنك الدولي على إمكانية

تطبيق التغذية المدرسية بسرعة وتحقيق آثار واضحة في غضون مدة زمنية قصيرة، ولكنه أشار إلى الحاجة إلى مزيد من المعالجة لقضايا من قبيل فعالية التكلفة والاستدامة على الأجل الطويل.

14- ورحب المجلس بالوثيقة وأعرب عن موافقته على جوانب من قبيل الأهداف الواضحة، ومعايير الأداء القابلة للقياس، والمواءمة مع السياسات الوطنية، والمشاركة المجتمعية، والملكية الحكومية. وأشار المجلس إلى أنه ينبغي التركيز على "الكيفية" في وضع نماذج التغذية المدرسية في المستقبل والتي ينبغي أن تشمل دوماً استراتيجيات منهجية لنقل المسؤولية عن تلك النماذج وربطها بالههج الأخرى في مجال التعليم والصحة، مثل إزالة الديدان. ولاحظ العديد من الأعضاء ضرورة إنشاء آليات لنقل المسؤولية بصورة مستدامة إلى جانب الحاجة إلى نماذج مختلفة من التغذية المدرسية بما يناسب مختلف السياقات التي يعمل فيها البرنامج. وأشار أعضاء المجلس إلى الحاجة الأساسية إلى الشراكات والتنسيق مع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والسلطات الوطنية والمحلية التي تحقق فيها المنظمات أكبر ميزات النسبية حتى تغدو التغذية المدرسية جزءاً لا يتجزأ من الحد من الفقر والتنمية. وأشار المجلس أيضاً إلى أنه يتعين تحديد آليات التمويل المستقر المتعدد السنوات، وإصدار خطوط توجيهية تفصيلية للموظفين القطريين والإقليميين بشأن التنفيذ.

15- وأعرب بعض الأعضاء عن اعتقادهم بالحاجة إلى وضع خريطة طريق للتنفيذ والتعميم في ظل توجه البرنامج نحو عمليات المساعدة الغذائية؛ وأشاروا إلى ضرورة أن تتسم النهج المتبعة بالمرونة حتى تكون فعالة في مختلف الظروف التشغيلية. وينبغي أن يعمل البرنامج على كفاءة تركيز سياسات التغذية المدرسية الوطنية على المشاركة الاجتماعية غير المركزية وإدماج صغار المزارعين لدعم شراء الأغذية المحلية. وطلب أعضاء المجلس تعريفاً أوضح لمعايير الانتقال إلى الملكية الوطنية، والإشارة إلى الطرق التي يمكن بها استهداف الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة والأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنتين. وأقر المجلس بأهمية خبرة البرنامج الطويلة في مجال التغذية المدرسية، وأثنى على تعاونه مع البنك الدولي.

16- واقترح العديد من أعضاء المجلس إجراء تقييم للنهج الجديدة في الفترة 2011-2012، وطلبوا إبقاء المجلس على علم بما يستجد من تطورات. وحث هؤلاء البرنامج على كفاءة واقعية خطته، وأشاروا إلى أنهم يرون أن بعض جوانب وثيقة السياسة متفائلة أكثر منها موضوعية. وأشار المجلس إلى أنه يتعين تطوير عمليات تخصيص الموارد على أساس البحث الشامل والاستهداف، وبخاصة من أجل كفاءة الوصول إلى تلاميذ المدارس الأشد ضعفاً. وحث المجلس الأمانة على النظر في المخاطر المحتملة والتجارب السلبية في التغذية المدرسية حتى يمكن استخلاص الدروس المستفادة. وينبغي أن يوجه البرنامج دعمه للشركاء وصناع القرار في الحكومات في مجال التغذية المدرسية، ووضع آليات لتحقيق التكامل بين التغذية المدرسية وبرامج من قبيل الشراء من أجل التقدم. وأعرب المجلس عن تطلعه إلى تلقي مزيد من المعلومات عن تنفيذ السياسة.

17- وأعربت المديرية التنفيذية عن شكرها لأعضاء المجلس على ملاحظاتهم، وقالت إن البرنامج سيعمل مع البلدان التي لها باع طويل في التغذية المدرسية للاستفادة من أفضل ممارساتها في وضع نهجها، مثل استهداف الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة بالتعاون مع شراكة القضاء على الجوع بين الأطفال، وربط التغذية المدرسية بالتدخلات الأخرى.

18- وأعربت الأمانة عن تقديرها لتأييد المجلس وما أثاره من محاذير. وأشارت إلى أنه يجري بالفعل وضع خطوط توجيهية بشأن التنفيذ، وسوف يبحث البرنامج وضع آليات لتحقيق التكامل بين التغذية المدرسية وبين برامج من قبيل الشراء من أجل تحقيق أكبر الفوائد للمجتمعات المحلية. وسوف يتواصل التعاون المثمر مع البنك الدولي من خلال بحث كفاءة وفعالية التكاليف المرتبطة بنهج شبكات الأمان الأخرى؛ ويجري عقد حلقات عمل لأصحاب المصلحة من أجل

تعزيز قدرة الحكومات على تنسيق تدخلات الشركاء. وأيد ممثل البنك الدولي الأمانة في تأكيد الحاجة إلى نهج عملي وشامل وقائم على البحث باستخدام معايير قابلة للقياس فيما يتعلق بالأداء والمخرجات حتى تعدو التغذية المدرسية عنصراً مستداماً في البرامج الإنمائية.

سياسة البرنامج لتنمية القدرات: معلومات محدثة عن التنفيذ (2009/EB.2/3) (للنظر)

19- قدمت الأمانة الوثيقة وشددت على أنها تتضمن آخر المعلومات عن تنفيذ السياسة القائمة وأنها ثمرة مشاورات موسعة في البرنامج ومع وفود المجلس. وتسلط الوثيقة الضوء على السمات الرئيسية لسياسة عام 2004، وأسباب استمرار ملامتها، والطرق التي ينتهجها البرنامج للسير قدماً بمبادئه الرئيسية، وكيفية مراعاة البرنامج للتطورات المستجدة منذ إقرار تلك السياسة، وبالأخص تقييم عام 2008، وهو ما دفع بالأعضاء إلى طلب مناقشة الوثيقة.

20- ورحب أعضاء المجلس بالوثيقة، ولكنهم أثاروا تساؤلات حول عدم وجود خطة عمل وإطار للنتائج، والحاجة إلى كفاءة تمويل بناء القدرات. وأشار الأعضاء إلى أنه يتعين على البرنامج بشكل خاص معالجة مسألة قدرته الذاتية على تنمية قدرات العناصر الفاعلة الأخرى. فالبرنامج يتمتع بقسط معين من الخبرة في البرمجة، ولكنه في حاجة إلى تحديد مزاياه النسبية. وتم التشديد على الحاجة إلى توضيح الأهداف والعمل في شراكات لتنمية القدرات، لا سيما من أجل التصدي لمسألة انعدام الأمن الغذائي وإيجاد سبل لبناء القدرات في حالات الأزمات. وسوف تؤدي مجموعة الأمن الغذائي دوراً مهماً في هذا الصدد. ولاحظ العديد من أعضاء المجلس أن هذا النهج ينبغي أن تحركه قوى الطلب، وأن يكون عملياً ومتسقاً مع الأهداف الوطنية، ولكنهم حذروا من أن الأوضاع على أرض الواقع يمكن أن تنطوي على تعقيدات؛ ويجب النظر بعناية في آليات تسليم المسؤولية، ويتعين ربط المخرجات بولاية البرنامج. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم من أن الوثيقة لا تستجيب لبعض تعليقاتهم، لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى إدخال أدوات جديدة لتنمية القدرات بالتعاون مع الشركاء في الأمم المتحدة. كما استفسر أعضاء المجلس عن نوايا الأمانة فيما يتعلق بالتقييمات المقبلة لتنمية القدرات والإبلاغ.

21- ورحبت الأمانة بتعليقات المجلس، ولاحظت أن تنمية القدرات تمثل مسألة شاملة وتشكل جزءاً من معظم برامج البرنامج في صورة دعم للقدرات. وأشارت الأمانة إلى أن البرنامج يعمل مع مبادرة القضاء على جوع الأطفال ونقص تغذيتهم ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتنسيق تنمية القدرات مع التدخلات التغذوية. وأشارت الأمانة إلى أن هناك اعترافاً بالحاجة إلى تمويل مستقر؛ وأن استعراض الإطار المالي سيسهم في حسم هذه المسألة. وأوضحت أن البرنامج مستعد للعمل مع الحكومات على أعلى المستويات لكفالة وضع تنمية القدرات بين الأولويات الوطنية. ويسود اعتراف بالحاجة إلى التعلم المشترك مع الوكالات الأخرى، لا سيما بالنظر إلى أن الأمانة تدرك تباين السياقات الوطنية. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة أصبحت تشمل إطاراً كاملاً للسياسات في القسم المعنون "إطار السياسات"، وأكدت أنها تعمل على وضع خطة للتنفيذ؛ وسيتم إبقاء المجلس على علم بالتقدم المحرز في هذا الصدد.

سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن المساواة بين الجنسين: خطة العمل المؤسسية (2010-2011)

(2009/EB.2/4) (للعلم)

22- أكدت المديرية التنفيذية أثناء عرض خطة العمل المؤسسية بشأن سياسة المساواة بين الجنسين التزام البرنامج بتعميم منظور جنساني في جميع أعماله. ويسعى البرنامج والشركاء، من بين أمور أخرى، إلى حسم الكثير من التحديات، بما في ذلك القضايا الأمنية التي تواجه النساء في المخيمات.



- 23- وأوضحت الأمانة كذلك أن خطة العمل تأخذ بعين الاعتبار تعليقات المجلس. ويسعى البرنامج إلى إقامة تعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من المؤسسات، بما في ذلك الجامعات ومراكز البحوث، فيما يتعلق بتنفيذ السياسة وخطة العمل. وتحدد خطة العمل ست أولويات، هي: (1) تعزيز القدرات؛ (2) تحسين المساءلة؛ (3) تعزيز الشراكات؛ (4) المناصرة؛ (5) الإجراءات الموجهة للنساء والفتيات؛ (6) أولويات البرمجة الجديدة. وتمثل السياسة وثيقة حيّة ستتطور مع استمرار البرنامج في إجراء اجتماعات مع الشركاء وعقد مشاورات وتقديم تدريب للموظفين والشركاء. وتبلغ ميزانية خطة العمل 7 ملايين دولار أمريكي لا تشمل أنشطة التعميم على المستوى القطري والتي بدأ بالفعل تنفيذها.
- 24- ووجه المجلس تهنئته للبرنامج على الوثيقة المتميزة وعلى جهوده في مجال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك اعترافه بأهمية تعميق وعي الموظفين والشركاء بالمساواة بين الجنسين. وأكد الأعضاء الحاجة إلى دعم الأنشطة التي تمكن النساء من خلال التوعية والتدريب وغيرهما من الجهود التي تكفل استدامة هذا التمكين وتوسيعه ليشمل الفئات الضعيفة الأخرى. ومن الأهمية البالغة تعزيز الجهود المشتركة للنساء والرجال ودمج النساء في برامج الغذاء مقابل العمل. واقترح المجلس إدخال مؤشرات نوعية لقياس الأثر، وطلب مزيداً من المعلومات عن سياسة البرنامج الداخلية، بما في ذلك الطريقة التي ستتبعها الأمانة في اجتذاب واستبقاء الموظفين في الوظائف الشاقة والمناصب العليا، وآليات المساواة التي سيجري استخدامها.
- 25- ورداً على ذلك، أشارت الأمانة إلى أن القضايا الجنسانية المتصلة بتعيين الموظفين في البرنامج تعالجها سياسة الموارد البشرية التي تسعى إلى تحقيق توازن بين الجنسين على جميع المستويات. وسوف يواصل البرنامج استخدام منسقي الشؤون الجنسانية الذين سيضطلعون بدور جديد في الدفاع عن المساواة بين الجنسين لتلافي خطر إسناد المسؤولية عن القضايا الجنسانية لأفراد بدلاً من أن يعتنقها جميع الموظفين. وسيجري إنشاء نظام لتحديد المكاتب القطرية التي تثبت التزامها وابتكارها في معالجة القضايا الجنسانية؛ وسيجري إنشاء صندوق للابتكارات الجنسانية كحافز للابتكار على المستوى القطري. وسوف تشمل مذكرات التفاهم والاتفاقات الميدانية مع الشركاء مسؤولية تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين وخطة العمل. وسوف يستعين البرنامج ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتتبع استخدام مخصصات إجراءات المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها. ومن المقرر إجراء تدريب للموظفين على المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التدريب على المراجعة الجنسانية، طيلة عامي 2010 و2011.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

خطة البرنامج للإدارة لفترة السنتين (2010-2011) (2009/EB.2/5) (للموافقة)

- 26- ذكرت الأمانة أثناء تقديم الوثيقة بالإطار الزمني للمشاورات وأكدت مجدداً أن خطة الإدارة قد وضعت وفقاً للاحتياجات وبما يتماشى مع قواعد الأمم المتحدة بشأن المواءمة؛ وأشارت إلى أنها تعبر عن التحديات التشغيلية المتغيرة باستمرار. وتستند ميزانية دعم البرامج والإدارة إلى تقديرات واقعية للتمويل، وتوفر الوثيقة ككل لمحة عامة عن الالتزامات المالية للبرنامج لفترة السنتين 2010-2011. ورداً على التعليقات التي أثيرت من قبل حول شكل الوثيقة، لاحظت الأمانة أن بعض العناصر تفرضها متطلبات المواءمة، وأنه سيجري في المستقبل إصدار الوثيقة في شكل أسهل للقراءة.

- 27- وأعرب المجلس عن تقديره للجهود التي بُذلت في إعداد خطة العمل، والردود الفورية من الأمانة على استفسارات الأعضاء. واقترح أعضاء المجلس إدخال تحسينات على الوثائق المقبلة بحيث تركز على معايير أوضح للقياس، وعناصر نوعية أكبر، واستخدام شكل يجعلها سهلة القراءة، لا سيما على ضوء رغبة الأعضاء في مزيد من النقاش الاستراتيجي للمسائل التي تتناولها الوثيقة. وطالب الأعضاء بإجراء تقديرات للتكلفة على الأجل الأبعد، ومواصلة النظر في نطاق وطبيعة الحضور القطري والإقليمي للبرنامج. وأكد أعضاء المجلس أنه ينبغي أن يستند الحضور القطري للبرنامج إلى الاحتياجات التي تُعلن عنها الحكومات المضيفة، وأنه يمكن حتى للمكاتب القطرية الصغيرة التي لديها عمليات جارية قليلة أن تشكل منطلقاً لتقديم استجابات أقل تكلفة من إبرام عقود مع مقدمي الخدمة في حالات الطوارئ الفجائية. على أنه ينبغي مراعاة مسائل الاقتصاد والكفاءة. ويتعين دائماً ألا يمثل الحضور القطري مرادفاً للمكاتب القطرية للبرنامج. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن تقديرهم للتركيز على بناء القدرات والتنمية التي تقودها البلدان باعتبارها وسيلة لتجذب حالات الجوع المزمن.
- 28- وطلب بعض الأعضاء إيضاحات بشأن العلاقة بين فعالية التكلفة ومستويات الإيرادات المتوقعة، وهيكل عنصر دعم البرامج والإدارة في الميزانية، والمخصصات النسبية المرصودة للموظفين في بعض إدارات البرنامج فيما يتعلق بالعمل المتوقع منهم. وشدد العديد من أعضاء المجلس على أهمية الانتهاء من استعراض الإطار المالي في عام 2010، على أنه بالنظر إلى أهميته فقد تم الاتفاق على أن تخصص الأمانة الوقت اللازم الذي يكفل للاستعراض تلبية احتياجات البرنامج بالكامل. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء الرصيد الختامي للحساب العام الذي اقترب من الصفر. وطلب المجلس من الأمانة تعزيز كفاءة الإدارة المالية للبرنامج حيثما أمكن، وكفالة توفير الموارد الكافية للمراقبة.
- 29- وأحاط أعضاء المجلس علماً بالإشارة إلى الاحتياجات غير المتوقعة في ملحق بالوثيقة، والقسم المتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية، وأكدوا أن ذلك يدل على اتباع ممارسات سليمة في العمل ويساعد على تحويل خطة الإدارة إلى أداة استراتيجية. ومع ذلك فقد اقترح بعض الأعضاء أن تشمل الميزانية العادية بنوداً من قبيل تكاليف الأمن وقيادة المجموعات. ولاحظ الأعضاء تنوع الأنشطة والأدوات الجديدة وحثوا البرنامج على دراستها بعناية لتحديد أولوياتها على ضوء قيود التمويل. وأكد الأعضاء مجدداً الحاجة إلى عمليات موجهة تنفذ في الوقت المناسب وكفاءة وباستخدام معايير وآليات واضحة لتسليم المسؤولية، وأنه يمكن تعزيز ذلك من خلال التعاون مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها.
- 30- وأثيرت تساؤلات حول دور نائب المدير التنفيذي لمكتب حلول الجوع ودور البرنامج في اللجنة المعنية بالأمن الغذائي. وأشار بعض الأعضاء إلى أنه قد آن الأوان لإجراء استعراض لنموذج العمل في البرنامج بغرض كفالة مراعاته للمتطلبات الفعلية؛ وتساءل أعضاء آخرون عن كيفية مراعاة الميزانية لتحويل البرنامج نحو المساعدة الغذائية. وطلب المجلس بالإجماع من الأمانة تقديم مزيد من المعلومات عن جميع التطورات التشغيلية، لا سيما ما يتعلق منها بالأمن.
- 31- ورداً على ذلك، وجّهت المديرية التنفيذية شكرها للمجلس على ملاحظاته البناءة وطلبت رأيه فيما يتعلق بطريقة عرض خطة الإدارة في المستقبل؛ وسوف تراعي الأمانة تعليقات المجلس واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة. وتم الاتفاق على الحاجة إلى العمل من أجل التقارب مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في مسائل الميزانية وإعداد التقارير. وتسعى الأمانة إلى تركيز البرامج على الاحتياجات الملحة والأساسية؛ ويدعم مكتب حلول الجوع إدخال إجراءات وتُهج جديدة وسيساعد أيضاً على تحديد استراتيجيات واضحة لنقل المسؤولية عن البرامج في المدى الأبعد. وسيجري تقييم الحضور القطري للبرنامج من أجل تحديد أكثر طرق العمل كفاءة وفعالية. وتدار تكاليف الأمن بكفاءة أكبر خارج ميزانية دعم البرامج والإدارة؛ وسيتم إطلاع المجلس على المستجدات في مشروع تطوير الأمن. ويجري تنفيذ استعراض الإطار المالي من خلال سلسلة من المشاورات المفضية إلى توافق عام في الآراء والتي

بدأت بالنظر في فئات البرامج. ويواصل البرنامج البحث عن طرق لإنهاء الاعتماد المزمع على المساعدة ودعم البلدان في وضع أسس مستدامة للأمن الغذائي على الأجل الطويل؛ وهناك اعتراف بالحاجة إلى بناء القدرات في هذا السياق. وسوف تستعرض الأمانة المشروعات الإنمائية طويلة الأجل التي تنفذ بسبب انعدام الأمن الغذائي المزمع وستنظر في حلول مستدامة من أجل تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي واستراتيجيات تسليم المسؤولية.

تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (2009/EB.2/6) (للموافقة)

- 32- أشارت الأمانة أثناء عرضها لترشيح أحد الأعضاء في لجنة مراجعة الحسابات إلى أن الأعضاء الجدد يعينون بالتعاقب لفترات مدة كل منها ثلاث سنوات. والثمست موافقة المجلس على تعيين خلف للسيدة Dianne Spearman، التي انقضت مدة ولايتها في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2009. واستعان البرنامج بوكالة توظيف دولية للبحث عن مرشحين تتوفر لديهم خبرات حديثة وملائمة في مجال المالية ومراجعة الحسابات ومستقلين عن الأمانة والمجلس لمدة سنتين على الأقل. ويراعى أيضاً التمثيل الجغرافي المنصف في اختيار الأعضاء. واختيرت السيدة Kholeka Mzondeki من جنوب أفريقيا من قائمة مختصرة ضمت 16 مرشحاً. وتم توزيع السيرة الذاتية للسيدة Mzondeki على أعضاء المجلس ولاقى اختيارها بالفعل تأييداً من لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.
- 33- ووافق المجلس على هذا التعيين، ولاحظ أنه يدعم الإنصاف في التمثيل الجغرافي والإنصاف بين الجنسين وأن السيدة Mzondeki تتمتع بمجموعة هائلة من الخبرات الملائمة. ورحب الأعضاء بالسيدة Mzondeki وأعربوا عن شكرهم للسيدة Spearman على ما قامت به من أعمال أثناء عضويتها في لجنة مراجعة الحسابات. واقترح المجلس التشاور في المستقبل مع أعضاء المجلس بشأن المرشحين المحتملين.

تقارير التقييم⁽¹⁾

تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي للتخطيط الاحترافي في البرنامج (2008-2002) (2009/EB.2/7) (لنظر)

- 34- أكد مدير مكتب التقييم أن التقييم يستند إلى بحث موسّع وعمل ميداني. وعلى الرغم من صعوبة مهمة تحديد أثر التخطيط الاحترافي بوضوح فقد خلص التقييم إلى أن التخطيط الاحترافي ساهم في تهيئة ثقافة الاستعداد في المنظمة. وبغية تحسين سمات الكفاءة والفعالية فيما يتعلق باستعداد المنظمة فإن من الواجب مواصلة تحقيق التكامل بين التخطيط الاحترافي والعمليات الأخرى المماثلة من حيث الطابع، من قبيل استمرارية العمل، والتخطيط للأوبئة، وإدارة مخاطر المؤسسة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضاً أن يبتعد التخطيط الاحترافي عن العمل الإداري المنفصل الذي يسفر عن وضع خطط مكتوبة ليتحول إلى عملية قابلة للتنفيذ في الواقع العملي ضمن مجموعة متكاملة من تدابير الاستعداد التي ينبغي تدبير الموارد الملائمة لها وتنسيقها مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى. وهناك اعتراف بدور البرنامج في تشجيع التوجيه المشترك بين الوكالات حول هذا الموضوع، ولكن التقييم أكد الحاجة إلى إعادة صياغة مفهوم النهج الاحترافي في البرنامج.

(1) ترد تقارير تقييم العمليات في الحواظ الإقليمية ذات الصلة.



35- ورحبت الأمانة بهذا التقييم المهم الذي جاء في الوقت المناسب، وأعربت عن التزامها بالاستجابة للتوصيات في غضون 18 شهراً؛ وأشارت إلى أن تكلفة التنفيذ تقدر بما قيمته مليون دولار أمريكي. وأعربت الأمانة عن اقتناعها بالحاجة إلى التركيز على عملية التخطيط بدلاً من إصدار الخطط، وتحقيق التكامل بين مختلف الأدوات، ولاحظت الأمانة أن هيكل التمويل الحالي في البرنامج لم يصل إلى المستوى الأمثل لتمويل الاستعداد. كما ذكرت الأمانة المجلس بأن إطار الاستعداد للطوارئ في البرنامج يعود إلى عام 2000 وأن البرنامج مستعد اليوم بشكل أفضل مما كان عليه من قبل بفضل ما نفذته من أنشطة منذ ذلك الحين. وأخيراً، لاحظت الأمانة أن المجلس التنفيذي في موافقته على خطة الإدارة (2010-2011) يؤيد بالفعل تجديد الالتزام بالاستعداد الذي تضمنته الخطة.

36- ورحب المجلس بالتقييم باعتباره تحليلاً صريحاً، ووافق على حاجته أيضاً إلى تحمل المسؤولية عن ترتيب أولويات بعض أنشطة الاستعداد. وشجّع أعضاء المجلس الأمانة على إيجاد آليات لضمان التمويل، وأوصوا بالنظر في هذه المسألة كجزء من الاستعراض الجاري للإطار المالي. وشدد المجلس على الحاجة إلى التركيز على العملية وتحقيق التكامل بين الأدوات بما يمثله ذلك من نهج فعال من حيث التكلفة، وتقديم الدعم التنظيمي والتدريب للحفاظ على ثقافة الاستعداد في البرنامج. وتتطلب إعادة صياغة مفهوم التخطيط الاحترازي وتقاسم الخبرة مع الوكالات الأخرى دعماً واضحاً من الإدارة العليا. وأشار بعض الأعضاء إلى التضارب الملحوظ بين الأثر المحدود المعترف به للتخطيط الاحترازي على الاستعداد من جهة والتوصية بتخصيص موارد مالية وبشرية إضافية من جهة أخرى. وشجّع أعضاء المجلس الأمانة على إبلاغ المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات.

37- ورداً على ذلك، وجهت الأمانة شكرها إلى المجلس على تعليقاته، ولاحظت على وجه الخصوص أن آثار التخطيط الاحترازي يتعدّد أحياناً تحديدها بوضوح لأن ارتباطها بالاستعداد الشامل غير محدّد، ولكن الدور الإيجابي للتخطيط الاحترازي في تحقيق نتائج البرامج لا يمكن إنكاره ويبرر مواصلة الالتزام به وتمويله. ولفتت الأمانة الانتباه إلى أن التخطيط الاحترازي نجح في تحقيق أفضل النتائج في العمليات الممولة تمويلًا كاملاً. ووجهت المديرية التنفيذية شكرها إلى مختلف المانحين على دعمهم للتخطيط الاحترازي، ولاحظت تخصيص عدد إضافي من الموظفين لتطوير النظام. وسوف يستخدم صندوق الطوارئ الميدانية في الأجل القصير لدعم إعادة صياغة مفهوم التخطيط الاحترازي، وسوف يحدّد استعراض الإطار المالي خيارات التمويل على الأجل الأطول. وتعهّدت الأمانة بإطلاع المجلس أولاً بأول على التقدم المحرز.

حافطة المكتب الإقليمي لآسيا

عرض عام من المدير الإقليمي

38- تناول المدير الإقليمي لآسيا الأوضاع وتدخلات البرنامج في الإقليم حيث يشكّل أمن الموظفين وسلامتهم مسألة مثيرة لقلق بالغ. وفي أعقاب التفجير الذي تعرض له مكتب البرنامج في باكستان، تباطأت عمليات البرنامج مؤقتاً ولكنها لم تتوقف، وما زال البرنامج يعتمد على المنظمات غير الحكومية لتقديم أكبر قدر ممكن من مساعداته. وتم تشجيع المانحين على إعلان تعهداتهم مبكراً لتلافي انقطاع خطوط الإمدادات خلال ظروف الشتاء القاسية المتوقعة في مطلع عام 2010. وفي أفغانستان، نُقل الموظفون الدوليون مؤقتاً، ولكن معظم مباني البرنامج تدخل بالفعل في الفئة الأمنية العليا. وسوف



يلزم تقديم دعم مالي لزيادة أمن الموظفين في كل من أفغانستان وباكستان؛ وذكر نائب المدير التنفيذية المجلس بأن موافقته السابقة على تطوير الأمن أتاحت للبرنامج مواصلة العمل في المباني المزودة بنظام أمني جيد نسبياً.

39- وفي أعقاب الفيضانات التي اجتاحت الفلبين، قَدَّم البرنامج أغذية إلى مليون شخص، ونفذ، بناءً على طلب الحكومة، عمليات خاصة لإنشاء وقيادة مجموعتي اللوجستيات والاتصالات وتوفير خدمات النقل الجوي لنقل المساعدة إلى المناطق المعزولة؛ وعدّل البرنامج أمد عملية الطوارئ حتى يونيو/حزيران 2010. وتضررت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا على نطاق أضيق. وقام البرنامج في أعقاب الزلزال الذي ضرب إندونيسيا بإنشاء وقيادة مجموعتي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ ووزَّع الأغذية المقواة المنتجة محلياً على الفئات الضعيفة. وتبيَّن للبرنامج أن قيادته لمجموعتي اللوجستيات والاتصالات كانت عاملاً مهماً في جميع هذه الحالات الطارئة. ومن المتوقع افتتاح مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية في ماليزيا قريباً في إطار مبادرات الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها.

40- وعلى الرغم من أن السكان المشردين في سري لانكا بدأوا في العودة إلى ديارهم فإن الأشخاص الذين مازالوا يقيمون في المخيمات لا يتمتعون بحرية التنقل خارج هذه المخيمات. وقَدَّم البرنامج مساعدة غذائية إلى العائدين في الوقت الذي كانوا فيه يستعيدون سبل كسب عيشهم. وفي نيبال، ساهمت المساعدة في تحقيق الاستقرار في أعقاب إبرام اتفاق السلام الشامل وإن كان هناك نقص في التمويل وتخفيض في الحصص الغذائية المقدَّمة إلى اللاجئين البوتانيين. وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لم يتجاوز مستوى تمويل العمليات 15 في المائة ولم تصل العمليات إلا لنسبة تزيد قليلاً عن 10 في المائة من الأعداد المقررة للمستفيدين. وطلبت الحكومة من منظمة الأغذية والزراعة ومن البرنامج إلغاء التقدير الذي كان مقرراً لإجراؤه للمحاصيل والأمن الغذائي.

41- وأثنى المجلس على البرنامج لعمله في آسيا ولتعاونه مع الوكالات الأخرى. ورداً على ما أعرب عنه بعض الأعضاء من قلق، أشار المدير الإقليمي إلى أن البرنامج والمجتمع الإنساني الدولي يشجعان حكومة سري لانكا على فتح المخيمات أمام المشردين داخلياً وأنه لن تقدّم سوى أنشطة إنقاذ الأرواح إذا استمر إغلاق تلك المخيمات. ويمثّل التعاون الدولي عنصراً أساسياً في التعامل مع الكثير من التحديات التي تواجه الإقليم.

تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لبنغلاديش 104100 (2007-2010) (2009/EB.2/8) (للتنظر)

تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (2009/EB.2/9) (للتنظر)

42- عرض مدير مكتب التقييم التقريرين الموجزين عن التقييمين. وكان تقييم الحافظة القطرية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أول تقييم لحافظة قطرية يُعرض على المجلس؛ وسوف يتم إجراء المزيد من تلك التقييمات في المستقبل لأنها تتيح تغطية نطاق أوسع من القضايا. وخلص التقييم إلى أن حافظة لاو تتواءم بشكل جيد مع الأولويات الحكومية ولكن التحدي الأكبر يكمن في الخيارات الاستراتيجية بشأن ما يمكن القيام به باستخدام الموارد المتاحة. وأجرى المكتب القطري الصغير التابع للبرنامج عدداً هائلاً من الأعمال التحليلية، لا سيما التقييم الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع الذي أفاد الحكومة كثيراً في التخطيط. ويتطلب الوصول إلى المستفيدين المعزولين في المناطق النائية تكاليف باهظة ويثير تساؤلات حول الأنشطة التي ينخفض مستوى كفاءتها. وخلص التقييم إلى الحاجة إلى مزيد من التحليل للتحديات التي تواجه البلد، والإكثار من استخدام النهج التشاركية، وتحسين ربط نظام الرصد بعمليات صنع القرار.

43- ويمثّل تقييم البرنامج القطري لبنغلاديش أحد آخر تقييمات العمليات التي أجراها مكتب التقييم خلال المرحلة الراهنة. وأجري هذا التقييم في منتصف المدة؛ وتم تقييم بعض حصائل الأنشطة التي أكملت دورتها قبل التقييم والتي أمكن جمع



بيانات بخصوصها. وحقق البرنامج، فيما يبدو، أثراً طيباً على الأبعاد الاجتماعية؛ وأما أثره على سبل كسب العيش والأمن الغذائي فلم يكن مؤكداً بنفس الدرجة. وواجه البرنامج عقبات بسبب تخصيص التمويل المقدم إليه. وشملت توصيات التقييم بشأن إعداد الحافظة القطرية لبنغلاديش تحديد أهداف جامعة، والتركيز على بناء القدرات، والملكية المحلية.

44- وعرضت الأمانة استجابة الإدارة للتقييمين، وأشارت بشكل أعم إلى أن المكاتب القطرية قد دعيت إلى الاشتراك في عملية تشاركية لإعداد الاستراتيجيات القطرية على أساس حالة الأمن الغذائي. وسوف تشجّع هذه العملية على النظر في الصورة الأشمل في كل بلد، وتحديد الأولويات بما يتفق مع مبادرات الحكومة، وكفالة مواءمة أنشطة البرنامج مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

45- واستجابة للتقييمين، ذكرت الأمانة أن البرنامج يعمل مع حكومة لاو على تحديد هدف شامل لأنشطته، كما يعمل مع وزارة الصحة لإيجاد طرق للتصدي لارتفاع معدلات سوء التغذية في البلد، وسوف يتعاون مع الحكومة والشركاء الآخرين لزيادة المشاركة. وتم التعاقد مع خبير في الرصد والتقييم لتحديد التحسينات المطلوبة في هذا المجال. وفي بنغلاديش، يقوم البرنامج بتجربة استخدام نهج جديدة في تنمية سبل كسب العيش، بما في ذلك توفير منح نقدية بدلاً من القروض الصغيرة لشراء المدخلات التي تساعد أفقر النساء على الخروج من حلقة الفقر. ويجري تحقيق التكامل بين مكونات البرنامج لتحسين أثارها على مستوى الأسرة، ولكن ذلك يتطلب مزيداً من الموارد. ورحّب البرنامج بالقرار الذي اتخذته الحكومة مؤخراً بشأن البدء في تنفيذ برنامج للتغذية المدرسية، وطلبت من البرنامج بناء قدراتها في هذا المجال.

46- وأثنى المجلس على مكتب التقييم لتقاريره المتعمقة وعلى الإدارة لاستجابتها للتوصيات. وأشار المجلس إلى أن استخدام موظفي التقييم الوطنيين في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يستحق الإشادة وكذلك طريقة عرض مؤشرات الحصائل في تقييم بنغلادش. وتم التأكيد على الحاجة إلى توضيح الاستهداف في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتحسين الإبلاغ عن الحصائل. ودعا الأعضاء إلى مزيد من الوضوح في استراتيجيات تسليم المسؤولية وخطط بناء القدرات. وأقر المجلس بأن البرنامج يقدّم إلى حكومتي كل من البلدين الدعم والمساعدة الأساسيين، واللذين يلقيان تقديراً بالغاً، في سعيهما إلى تحقيق بعض الأهداف الطموحة.

47- ورداً على هذه الملاحظات وغيرها من تعليقات المجلس، أوضحت المديرية التنفيذية أنه بالرغم من أن مكتب التقييم سيتوقف عن تقييم العمليات الفردية فإن المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ستجري تقييمات ذاتية وتقييمات لا مركزية للبرامج والمشروعات.

48- وأضاف مدير المكتب القطري في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أنه قد تم الانتهاء من إجراء تحليل لهشاشة الأوضاع على مستوى المقاطعات وأن هذا التحليل يكمل التقديرات الحكومية وسيساعد على تحسين الاستهداف. وأشار إلى أن المكتب القطري يعمل مع وزارة الصحة لتصميم برنامج لتغذية وصحة الأم والطفل، وأن المشتريات المحلية ازدادت من أقل من 10 في المائة من مجموع المشتريات في عام 2007 إلى 70 في المائة في عام 2008. وتمثّل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أحد البلدان التي تنفّذ فيها تجربة مشروع الشراء من أجل التقدّم.

49- وأشار مدير المكتب القطري في بنغلاديش إلى أن رؤية البرنامج بشأن تسليم المسؤولية في البلد قد عززتها رؤية الحكومة والمساعدة التي طلبتها مؤخراً من البرنامج، وبخاصة لتنفيذ البرنامج الوطني للتغذية المدرسية. ويعمل البرنامج مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووزارة الصحة لتعزيز مراكز التغذية المجتمعية، كما يعمل مع البنك الدولي لإصلاح شبكات الأمان وتحسين الاستهداف والتصميم. وفيما يتعلق بتساؤلات المجلس عن أثر التغذية المدرسية، أشار المدير القطري إلى ازدياد معدلات المواظبة على الدراسة بنسبة 14 في المائة وانخفاض معدلات التسرّب الدراسي بنسبة 10 في

المائة منذ عام 2002 في المدارس التي يزودها البرنامج بالتغذية المدرسية. وأشار إلى أن البرنامج يحتاج إلى تمويل لتوفير أنشطة بناء القدرات التي طلبتها الحكومة، وأن هناك محاولات جارية لتوسيع قاعدة المانحين.

العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها - ميانمار 200032 (2009/EB.2/10) (للموافقة)

50- قدّم المدير الإقليمي عرضاً موجزاً لسياق العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، وأشار إلى أن البرنامج يتمتع بمكانة راسخة في ميانمار وأن شراكاته التشغيلية مع النظراء الوطنيين أساسية لهذه العملية ولقدرة البرنامج على الوصول إلى الفئات الأشد ضعفاً. وأشار المدير الإقليمي إلى أن ميانمار لديها اكتفاء ذاتي غذائي على المستوى الكلي ولكن مشاكل الوصول إلى الغذاء أفضت إلى حالات قصور تغذوي حيث يعاني خمسة ملايين نسمة من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية التي تستهدفها هذه العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. وتعبّر الزيادة في أعداد المستفيدين من 1.6 إلى 2.2 مليون شخص عن اتساع المنطقة وازدياد عدد السكان الذين سمحت الحكومة بالوصول إليهم. وهذه العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش ضرورية بسبب افتقار البلد إلى الدعم الإنمائي، وقد بدأ المجتمع الدولي في الاعتراف بالحاجة إلى دعم سبل كسب العيش والأمن الغذائي، لكن البرنامج مازال في حاجة إلى موارد من المانحين لتنفيذ هذه العملية.

51- ورحب المجلس بالعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش ووافق عليها، وأثنى بشكل خاص على جهودها في الوصول إلى السكان الضعفاء في المناطق النائية واستهدافها للفئات الضعيفة. ورداً على تساؤلات محددة، أوضحت الأمانة أن جهود البرنامج لبناء القدرات ستوجه إلى الوزارات المحددة التي يتعاون معها؛ ويبحث البرنامج كيفية القيام بذلك عن طريق توسيع شراكاته خارج حدود الوزارة التنفيذية الحالية، وهي وزارة المناطق الحدودية والعلاقات الوطنية، لتشمل وزارات الزراعة والتجارة وغيرهما من الوزارات. وينطوي تنسيق المعونة في ميانمار على تحديات كبيرة في ظل إصرار الحكومة على اقتصر كل وكالة إنسانية على العمل مع وزارات حكومية محددة سلفاً. على أن الحكومة تقدّر، فيما يبدو، قيمة الاتساق والتضافر؛ وتبدو الآفاق مبشرة فيما يتعلق بتوسيع تعاون البرنامج مع مزيد من الوزارات الوكالات الأخرى والمنظمات غير الحكومية. وتكمن التحديات الأخرى في كيفية دعم أنشطة الغذاء مقابل التعليم في المناطق النائية التي لا يوجد فيها إلا عدد قليل من المدارس؛ ولا يستطيع البرنامج أن يغطي سوى 24 في المائة من الاحتياجات في المناطق التي تستهدفها بأنشطة الغذاء مقابل التعليم. ويجري استخدام طرائق أخرى لتوصيل الأغذية إلى الفئات الأشد ضعفاً في تلك المناطق النائية. وعادت عمليات التوزيع إلى طبيعتها بعد أن كانت قد توقفت بسبب الصراع الذي اندلع في بعض المناطق في سبتمبر/أيلول.

حافطة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

عرض عام من المدير الإقليمي

52- تناول المدير الإقليمي الحالة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بإيجاز ولفت الانتباه إلى وجود 53 مليون جائع في الإقليم يعاني معظمهم انعدام الأمن الغذائي بسبب استمرار ارتفاع أسعار الأغذية في أنحاء كثيرة من الإقليم. وقال المدير الإقليمي إن هناك أيضاً 1.5 مليون من الفقراء، وأن مليون وظيفة قد فقدت، وحدث هبوط بنسبة 8 في المائة في التحويلات المالية الخارجية التي تشكّل عنصراً رئيسياً للضمان الاجتماعي في الإقليم. وأثرت الكوارث الطبيعية في عام 2009 على



10 في المائة من سكان الإقليم، وتتسبب ظاهرة النينو في حدوث موجات جفاف تسفر عن تلف 40 في المائة أو أكثر من محاصيل الفاصولياء والذرة في بعض المناطق. وأدت الفيضانات التي نشأت عن الإعصار إيدا عن تدمير سبل كسب العيش وخلفت وراءها أعداداً أكبر من السكان المحتاجين إلى معونة غذائية عاجلة. وقام البرنامج بتلبية تلك الاحتياجات بالشراكة مع عدد من الوكالات الأخرى والمنظمات غير الحكومية، ووجّه جانباً كبيراً من جهوده نحو تعزيز شبكات الأمان والحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويحتاج الإقليم في المدى الأبعد إلى تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية وتحسين التغذية بين الأطفال الصغار والفئات الضعيفة، مثل السكان الأصليين. ويعمل البرنامج مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبعة بلدان لبناء قدرات الحكومات والمؤسسات العامة. ويجري في الإقليم ككل بحث تنفيذ برامج بالاشتراك مع الشركاء لتلبية الاحتياجات التغذوية للشباب والتلاميذ وتوفير الدعم التقني للبرامج الحكومية.

مشروع البرنامج القطري لغواتيمالا 200031 (2010-2014) (2009/EB.2/11) (للتنظر)

العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها - هايتي 108440 (2009/EB.2/12) (للموافقة)

- 53- الغرض من البرنامج القطري لغواتيمالا 200031 هو التصدي لنقص التغذية المزمن بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 3 سنوات ودعم الإنعاش الزراعي بين المزارعين المتضررين من الكارثة. كما يرمي البرنامج القطري إلى زيادة قدرة الحكومة على الحد من انعدام الأمن الغذائي، ويشمل عناصر للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والاستجابة للكوارث. ويتواءم البرنامج القطري تماماً مع الأهداف الاستراتيجية للبرنامج ومع السياسات الحكومية.
- 54- وترمي العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لهايتي 108440 إلى التصدي لارتفاع أسعار الأغذية والكوارث الطبيعية التي أدت إلى تدمير سبل كسب العيش وأفضت إلى وقوع اضطرابات مدنية. وما زالت معدلات البطالة وانعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع مرتفعة بدرجة كبيرة تحول دون تحقيق الإنعاش. وتحتاج هايتي أساساً إلى إعادة تنمية إمكاناتها الزراعية، لا سيما عن طريق زيادة كمية الأغذية التي ينتجها صغار المزارعين وعن طريق وضع برامج للتجهيز الغذائي وغيرها من البرامج المرتبطة بالزراعة؛ كما تحتاج هايتي أيضاً إلى تدخلات في مجالات الصحة والتعليم والتغذية لدعم الاستقرار والإنعاش.
- 55- ورحب أعضاء المجلس بملاحظات المدير الإقليمي. وفيما يتعلق بهايتي، أثنى أعضاء المجلس على الجهود المبذولة للتغلب على الاعتماد على المعونة ودعم الإنعاش، ولفتوا الانتباه إلى الأسباب الكامنة وراء هذه الحالة، من قبيل انهيار الاقتصاد الريفي، والتدهور البيئي، واختلالات التجارة الخارجية. ومن الأساسي تمكين الحكومة من الاستثمار في التنمية الزراعية والأسواق، والهياكل الأساسية، والثروة الحيوانية. وحث المجلس البرنامج على الوصول بسياسة شراء الأغذية المحلية إلى أقصى حدودها لدعم هذا الهدف. كما أكد الحاجة الملحة إلى التمويل المستمر لدعم برامج شبكات الأمان والأمن الغذائي. وأعرب الأعضاء عن تأييدهم لدعم صغار المزارعين وعناصر الحد من مخاطر الكوارث في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، بما في ذلك التخزين المسبق للأغذية. وشجع المجلس البرنامج على مواصلة شراكته مع منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل دعم تنمية القدرات. وأوصى بعض أعضاء المجلس بأن توجه الأمانة مزيداً من الاهتمام للاستهداف، وقياس النواتج، وآليات تسليم المسؤولية، وتساءلوا عما إذا كانت برامج الأموال النقدية والقسمات قد أخذت بعين الاعتبار.

- 56- وفيما يتعلق بالبرنامج القطري لغواتيمالا، اقترح أعضاء المجلس إدخال برامج، مثل تنويع البذور، للتحوط من تلف المحاصيل، وأن يجري البرنامج دراسة للفوائد المحتملة للتدخلات النقدية. وتساءل بعض الأعضاء عن نُهج الاستهداف المستخدمة في البرنامج القطري. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم بشكل خاص لعناصر بناء القدرات في البرنامج القطري وتوابعها مع الأولويات الحكومية، ولكنهم أوصوا بزيادة الاهتمام بالمساواة بين الجنسين ووضع مؤشرات مشتركة لقياس الأثر. وأشار الأعضاء إلى أهمية التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى على كافة المستويات في الأوضاع التي تتطلب الجمع بين نُهج الاستجابة للكوارث وبين الإنعاش والتنمية.
- 57- وأقر المجلس بوجود قيود على موارد البرنامج القطري لغواتيمالا والعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لهايتي، وحث البرنامج على ترتيب أولويات تدخلاته لتحقيق أفضل استفادة من الموارد المتاحة ودمج قدراته مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.
- 58- ووجه المدير الإقليمي شكره إلى المجلس على ملاحظاته ودعمه. وأشار مدير المكتب القطري في هايتي إلى أن العمل جارٍ في تحسين قياس الأثر والحاصلات التغذوية وأن بناء القدرات في الوزارات يمضي قدماً نحو تحويل الاستجابة للكوارث إلى عملية مملوكة محلياً. ويدخل الشراء المحلي ضمن الأولويات؛ ويجري النظر في المشروعات القائمة على الأموال النقدية، وسوف تصدر قريباً قرارات بشأن كيفية ومكان استخدامها. ويشكّل التنسيق مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية صلب عمل البرنامج في هايتي.
- 59- ولاحظ مدير المكتب القطري في غواتيمالا أن الحكومة تسلمت المسؤولية عن برنامج التغذية المدرسية وتعمل على إنشاء مراكز مجتمعية وإعادة توطين المشردين داخلياً. وترمي التدخلات الزراعية إلى التنمية الهيكلية الموجّهة لصغار المزارعين. وتعمل الحكومة مع مختلف الوكالات للحد من انعدام الأمن الغذائي، لا سيما بين الأطفال، كما تعمل في برامج لمعالجة مسألة المساواة بين الجنسين والصحة. وروعت برامج الأموال النقدية والقسائم في تصميم البرنامج القطري، وإن كان من المستبعد تنفيذ تلك البرامج بسبب عدم ضمان التمويل.

حافطة المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا

عرض عام من المدير الإقليمي

- 60- أشار المدير الإقليمي إلى الأوضاع في غرب أفريقيا التي تهددها أزمتان جديدتان هما: ازدياد انعدام الأمن الغذائي بسبب نقص المحاصيل في منطقة الساحل التي ترتفع فيها معدلات سوء التغذية بالفعل عن مستويات الطوارئ؛ والحالة الأمنية في غينيا التي تهدد أيضاً الأمن في سيراليون وليبيريا المجاورتين. وخلفت الفيضانات 600 000 شخص بدون أي أصول أو بنى تحتية. ومن المرجح أن تحتاج عدة بلدان إلى عمليات طوارئ بسبب تأخر الأمطار وما نشأ عن ذلك من نقص الإنتاج في الأنحاء الشرقية من منطقة الساحل؛ وأجرى البرنامج والشركاء تقديراً للمحاصيل وتبيّن وجود نقص في بعض المحاصيل. كما تضرر الرعاة من تقطع هطول الأمطار؛ وفي تشاد وصلت نسبة الخسائر في الماشية إلى 30 في المائة مما أسفر عن انخفاض الإيرادات ونقص البروتين، وبخاصة حليب الأطفال. وتؤدي التغييرات في أنماط الرعي إلى إجهاد البيئة وزيادة خطر اندلاع الصراع. ويمكن أن تفضي المسائل الأمنية في غينيا إلى تحركات سكانية داخلية وعبور الحدود، وهو ما قد يسفر عن ارتفاع في أسعار الأرز واختلال في الأسواق يتطلب تدخلات للتصدي لها. وتعد الشراكات أساسية في معالجة تلك القضايا وتصميم خيارات الاستجابة. وتتعاون المكاتب القطرية مع وزارات الزراعة ومع منظمة



الأغذية والزراعة في مبادرة القضاء على جوع الأطفال ونقص تغذيتهم، كما يشترك البرنامج في تكوين تحالف تغذوي ويضطلع برئاسة فريق عامل للتغذية والأمن الغذائي. ويعمل البرنامج وشركاؤه في جميع أنحاء الإقليم على بناء قدرة المجتمع المحلي للصمود في وجه الكوارث الطبيعية من خلال نُظم الري الصغيرة والأحزمة الخضراء وغير ذلك من التدخلات.

تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لكوت ديفوار 106720 (2009/EB.2/13) (النظر)

- 61- عرض مدير مكتب التقييم بعد ذلك التقرير الموجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لكوت ديفوار التي خلص التقييم إلى أنها ملائمة ومتوائمة مع الأولويات والخطط الوطنية؛ كما كشف التقييم عن أن المكونات المتعلقة بالتغذية المدرسية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تنسق بدرجة كبيرة مع الاستراتيجيات الوطنية. وحققت جهود التعليم والتغذية نتائج طيبة. ويتعين على البرنامج حالياً أن يعيد ترتيب أنشطته ويعدل برنامجه في ظل تحول الأوضاع في كوت ديفوار من الإغاثة إلى الإنعاش والتنمية. وتبين من التقييم أنه قد تم الوصول إلى 81 في المائة من المستفيدين، ولكن ارتفاع أسعار الأغذية يعني توزيع نسبة 50 في المائة فحسب من الكميات المقررة. وينبغي أن يركز البرنامج الآن على أنشطة أقل وأوضح تحديداً.
- 62- وأعرب المجلس عن تقديره لأنشطة البرنامج في غرب أفريقيا ووافق على استنتاجات وتوصيات تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، لا سيما ما يتعلق منها بزيادة تركيز الأنشطة ودقة الاستهداف. واعترف الأعضاء بالحاجة إلى مزيد من الأموال لتنفيذ التوصيات.

الحافظة الإقليمية لجنوب وشرق ووسط أفريقيا

عرض عام من المدير الإقليمي

- 63- بدأ مدير المكتب الإقليمي لجنوب وشرق ووسط أفريقيا عرضه بلفت انتباه المجلس إلى اتساع نطاق انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في الإقليم. وأشار إلى أن مشكلات الجفاف وأمراض الماشية في القرن الأفريقي وما يصاحبها من آثار الركود العالمي قد أفضت إلى زيادة بنسبة 14 في المائة في عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية وهشاشة الأوضاع. ويحتاج 20 مليون شخص إلى المساعدة. ويعمل البرنامج على حشد مختلف أشكال المساعدة للتصدي للاحتياجات العاجلة وتحسين شبكات الأمان. وتتسبب ظاهرة النينو حالياً في فيضانات في أنحاء من أفريقيا الشرقية وموجات جفاف في أفريقيا الجنوبية، ولا يمثل الغذاء سوى بند واحد فقط من بنود الاحتياجات العاجلة الكثيرة.
- 64- وازداد توفر الأغذية بفضل تحسُّن الحصاد في زمبابوي، ولكن المناطق الريفية مازالت تعاني نقصاً في الحبوب؛ واضطر البرنامج إلى تقليص حجم الحصة الغذائية بسبب نقص الموارد. ويعمل البرنامج مع منظمة الأغذية والزراعة على تنمية إنتاج الأعذية في الحيازات الصغيرة والتصدي لنقشي وباء الكوليرا. وأدى الاضطراب السياسي والصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تشريد مليونين من السكان وتعريض 1.5 مليون شخص آخرين لانعدام الأمن الغذائي. ويتصدى البرنامج ووكالاته الشريكة لهذه المشاكل على أفضل وجه ممكن. وتلبية لطلبات سابقة من المجلس، أدخل

البرنامج بالاشتراك مع الحكومة نظاماً محسناً للإبلاغ على مستوى المقاطعات في إثيوبيا. ويجري تجهيز شبكة جديدة للأمن الغذائي ووضع خطة عمل لبناء القدرات وسيبدأ تشغيل نظام جديد للرصد بحلول مطلع عام 2010.

65- وتتفاقم الصعوبات الأخرى في الإقليم ككل بسبب استمرار الارتفاع الشديد في معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ويستعد البرنامج لإدخال أدوات جديدة ومبتكرة، من قبيل برامج الأموال النقدية والقوائم وتدخلات الشراء من أجل التقدّم لزيادة المشتريات المحلية من أجل دعم صغار المزارعين بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، كما يهتم البرنامج بالشراء الآجل والتخزين المسبق للأغذية من أجل تقليل الفترات الزمنية المطلوبة لتسليمها، ومشروعات التجهيز الغذائي، وتبادل الأغذية، وخيارات تخزين الأغذية لصالح صغار المزارعين، وتحسين التغذية المدرسية، وغير ذلك من نهج شبكات الأمان. وتم تسليط الضوء على نجاح برنامج إدارة الموارد البيئية لتمكين الانتقال إلى سبل عيش أكثر استدامة في إثيوبيا باعتباره نموذجاً يمكن توسيعه وتكراره في أماكن أخرى. ويقوم البرنامج في جميع أنحاء الإقليم بتعزيز اتصالاته مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغيرها. وأنشئ فريق إقليمي معني بالتغذية لوضع نهج جديدة. وأعرب المدير الإقليمي عن امتنانه لسخاء المانحين؛ وأشار إلى أن الإقليم مازال في حاجة إلى مزيد من التمويل المضمون حتى يتمكن من مواصلة عمله بنفس المستوى الحالي.

66- وقدّم وفد إثيوبيا عرضاً موجزاً لجهود الحكومة في التصدي لقضايا الجوع، ولاحظ أن بلاده قد حققت، بل وتجاوزت، الأهداف المحددة في إعلان مابوتو. وأعيد إصلاح وتشجير مساحات كبيرة من الأراضي في إطار برنامج إدارة الموارد البيئية لتمكين الانتقال إلى سبل عيش أكثر استدامة، وأثبتت برامج إدارة المياه والتربة فعاليتها.

67- وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للعرض الذي قدمه المدير الإقليمي، واستفسروا عن كيفية تقييم نهج البرنامج الجديدة من حيث ملاءمتها وكفاءة تكاليفها. وأثنى المجلس على المكتب الإقليمي لشركاته مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وشجعه على مواصلة وتعزيزها. وأدى تحسّن التقارير المقدّمة من إثيوبيا إلى تمكين المانحين من زيادة مساهماتهم في الأعمال الإنسانية في الإقليم.

68- ووجّه المدير الإقليمي شكره إلى المجلس بالنيابة عن المكاتب القطرية لما يقدمه من دعم. ويجري العمل على تحسين الرصد والتقييم وتعزيز القدرة على الصمود في وجه صدمات التقلبات الجوية وسيتم إطلاع المجلس بانتظام على التقدّم المحرز في هذا الصدد. وتمثّل شراكات البرنامج عنصراً أساسياً في عملياته في الإقليم ومن المؤكد أنها ستواصل وستتسع. ورداً على سؤال من أعضاء المجلس، لاحظت الأمانة أنه يجري إدخال أدوات ومنتجات تغذية جديدة لدعم أهداف مختلف المشروعات؛ ويجري بحث الخيارات التغذوية المثلى.

تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لجمهورية الكونغو الديمقراطية 106080 (2009/EB.2/14) (للنظر)

69- لاحظ مدير مكتب التقييم أن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش تتواءم تماماً مع أولويات الحكومة والشركاء، حيث يخصص 90 في المائة من الأنشطة للإغاثة في حالات الطوارئ، مع الاهتمام بالإنعاش والتنمية عند الاقتضاء. وأشار مدير مكتب التقييم إلى أن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة الفعالة وأنها قد حققت نجاحاً معقولاً في الوصول إلى السكان المحتاجين؛ واستطاعت أن تلبّي جانباً كبيراً من الاحتياجات المتزايدة ذات الصلة، مثل تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من المرشدين داخلياً. ويتوخى البرنامج التقدير السليم في اختيار ترتيباته اللوجستية



والعمل مع عدد صغير من الجهات الشريكة التي تتحلّى بالكفاءة. وتشمل التحديات القائمة أمام نجاح العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش نقص الموارد وما ينشأ عن ذلك من انقطاع في خطوط الإمدادات والمشاكل الإضافية الناجمة عن انعدام الأمن على نطاق واسع. ويلزم بذل جهود للتصدي لجوانب الضعف في نظام الرصد والتقييم والقضاء على مركزية السلطة في المقاطعات الشرقية لكفالة عدم عرقلة عمليات صنع القرار في ذلك البلد المترامي الأطراف.

70- ورحب المجلس بوثيقة التقييم واستجابة الإدارة، وأثنى على زيادة التركيز على حالات الطوارئ، وأثر العملية على التغذية، وازدياد المشتريات المحلية. وأوصى الأعضاء بوضع خطط عمل لمواصلة العمليات في أقرب وقت ممكن في المستقبل. وأثيرت تساؤلات حول كيفية التعامل مع التغييرات في الحصص الغذائية والاستهداف في ظل تحول الأوضاع من الطوارئ إلى الإنعاش. واستفسر بعض أعضاء المجلس عن استدامة عنصر التغذية المدرسية في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لاستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات لتلبية مختلف الاحتياجات، وأقروا بالصعوبات التي تواجهها العمليات في المناطق النائية. وأكد الأعضاء أهمية مواصلة العمل مع الشركاء، لا سيما في الأوضاع المعقّدة للطوارئ والإنعاش. وحث أعضاء المجلس البرنامج على كفالة اشتراك المنظمات المحلية في جميع الأنشطة من أجل زيادة القدرات والملكية المحلية وبالتالي تحسين التعاون والاستدامة. وشدد العديد من الأعضاء على الحاجة إلى حماية مصالح النساء والأطفال. وأعرب أعضاء المجلس عن سرورهم من استجابة الإدارة لجميع توصيات التقييم، وأوصوا بزيادة التركيز على الرصد والتقييم وعلى المشتريات المحلية لدعم صغار المزارعين. وطلب المجلس إبلاغه أولاً بأول بما يستجد من تطورات في برنامج جمهورية الكونغو الديمقراطية.

71- ورداً على ذلك، وجه مدير المكتب القطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية شكره إلى حكومة بلجيكا على دعمها لمشروع الشراء من أجل التقدّم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأضاف مدير المكتب القطري أن موظفي مشروع الشراء من أجل التقدّم قد تم تعيينهم وبدأ تنفيذ الأنشطة؛ وأبرم اتفاق مع منظمة الأغذية والزراعة، وسيبدأ تنفيذ أول عمليات الشراء قريباً. ويجري توسيع الشراء المحلي، وسوف تزداد فعالية الشراء من أجل التقدّم. وأشار المدير القطري إلى أن حالة التوزيع العام للأغذية معقّدة وسوف تستخدم عند الاقتضاء في مناطق العائدين. وسيعاد النظر في التغذية المدرسية في أنشطة التخطيط للسنوات المقبلة من أجل ضمان استدامتها ونقل المسؤولية عنها. وتشمل الأولويات تنمية قدرات الشركاء والمنظمات المحلية، ويجري بالفعل تحسين الرصد والتقييم. وتطرح الحالة الأمنية السائدة في كثير من أنحاء البلد تحديات خطيرة أمام إدخال برامج الأموال النقدية؛ على أن المكتب القطري يستعرض مع الشركاء مدى ملاءمة تلك البرامج لفئات معيّنة، مثل اللاجئين العائدين.

تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لملاوي (2009/EB.2/15) (لنظر)

72- لاحظ مدير مكتب التقييم أن الحافظة القطرية في ملاوي متوائمة بشكل جيد مع أولويات الحكومة والشركاء. وقال إن البرنامج بات يمكّن بزمم القيادة في الاستجابة لطوارئ الجفاف وأنه يساهم في المشورة والمناصرة على صعيد السياسات. ويكمن التحدي الرئيسي في تغبّر الأوضاع من الطوارئ إلى الإنعاش، وسيتميّز على البرنامج كفالة إعادة تهيئة نفسه لدوره الجديد. وأدى تخفيض التمويل في ظل التحول من الطوارئ إلى الإنعاش إلى تقليص في عدد الموظفين والمهارات التي كان سيتطلبها تحديد إعادة توجيه البرنامج. وأشار مدير مكتب التقييم إلى أن الاستجابة للطوارئ كانت فعالة وأن خطوط الإمدادات الغذائية عملت بكفاءة وأن التدخلات التغذوية والتغذية المدرسية حققت نتائج طيبة. على أنه ينبغي النظر في فعالية تدخلات الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل الأصول.



73- ورحب أعضاء المجلس بالتقييم واستجابة الإدارة، واستفسروا عما إذا كان قد تم وضع نُظم للإنذار المبكر وأثر تلك النُظم إن كانت قد وضعت. وأثيرت مسألة الحفاظ على مستوى كافٍ من الموارد بعد حالات الطوارئ، ولاحظ أعضاء المجلس أن تصورات المانحين للأوضاع والاحتياجات مسألة محورية، ويتعين إقامة اتصالات فعالة بناءً على ذلك. وأوصى أعضاء المجلس بأن يضع البرنامج والشركاء نصب أعينهم الهدف النهائي للعمليات في ملاوي، وهو الإنعاش والتنمية المستدامان اللذان يمكن نقل المسؤولية عنهما في نهاية المطاف. كما أوصى أعضاء المجلس بتوجيه الاهتمام إلى تعزيز الرصد والتقييم وتحسين الإشراف على أنشطة جمع البيانات. كما أعرب الأعضاء عن تأييدهم للبحث عن آليات تمويل مستدامة.

74- ووجه المدير الإقليمي شكره إلى المجلس على ملاحظاته، وأشار إلى أن البرنامج يتشاور مع الشركاء حول مواءمة البرامج مع وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأهداف مبادرة "الأمم المتحدة الواحدة" في الحماية الاجتماعية؛ وينطبق ذلك بشكل خاص على التغذية المدرسية التي ستصاحبها مساعدات أخرى في مجال التعليم. وأشار المدير الإقليمي إلى أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة والبرنامج يعملان معاً على معالجة سوء التغذية الحاد بين الأطفال ودعم المرضى الذين يعالجون بالعقاقير التي تثبط التكاثر الفيروسي. ويجري العمل مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والشركاء الآخرين لتجهيز مشروع الشراء من أجل التقدم والأنشطة المرتبطة به. ويساعد البرنامج على تعزيز قدرة الحكومة على إدارة الكوارث. وسيجري تحديد الدور الجديد للبرنامج في سياق المواءمة مع السياسات الحكومية، ويعمل البرنامج في تعاون وثيق مع الحكومات في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لجمهورية الكونغو (103121) (2009/EB.2/16) (النظر)

75- عرض مدير مكتب التقييم التقرير الموجز الذي يتبين منه مدى الانخفاض الشديد في أعداد المستفيدين المستهدفين الذين وصلت إليهم تدخلات الغذاء مقابل العمل والتغذية المدرسية. وحققت الأنشطة الموجهة إلى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز نجاحاً أكبر. ويرجع السبب في تلك المشاكل إلى توقف الإمدادات ومشاكل النقل وضعف الرصد. ولم يتمكن فريق التقييم من الحصول على معلومات عن النتائج والحصائل التي من المرجح أن تكون ضعيفة بالنظر إلى انخفاض مستوى أداء العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش.

76- وأشار المجلس إلى أهمية التقييمات في تحديد نقاط الضعف وطرق تصحيحها. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لاستجابة الإدارة لتوصيات التقييم، وحثوا الأمانة على تنفيذ خطتها. واعترف الأعضاء بمرونة نهج العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في الاستهداف، وأقروا بصعوبة إيجاد حل في الأجل المتوسط لمشكلة تكرار توقف الإمدادات. وأثنى المجلس على فريق التقييم لحسن أدائه لعمله في تلك الظروف الصعبة، وأعرب عن قلقه بشكل خاص إزاء عدم الاهتمام الواضح لدى الحكومة بأنشطة العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، والافتقار إلى التنسيق مع الوزارات المعنية، وغياب نُظم فعالة للرصد والتقييم.

77- وأكد المدير الإقليمي أن التوصيات ستنفذ على وجه السرعة، وأن استنتاجات التقييم قد عُرضت بالفعل على الحكومة وأن الحكومة قد استجابت بتقديم ما يعتبر أول مساهمة مالية سنوية في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. ويجري إنشاء آليات تنسيق فعالة داخل الوزارات، ويقوم المكتب الإقليمي ومقر البرنامج بتزويد المكتب القطري بالمساعدة التقنية لتحسين قدرته على الرصد والإبلاغ. ومن المرجح أن تحسن مساهمات الحكومة في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش من



استجابة المانحين لهذا البرنامج، وهو ما من شأنه أن يقلل من انقطاع خطوط الإمدادات في المستقبل. وأجرى فريق التقييم مقابلات ميدانية، بما في ذلك مقابلات مع المستفيدين، لسد الثغرات في توافر المعلومات، واستندت استنتاجاته إلى المعلومات التي حصل عليها خلال تلك اللقاءات.

البرامج القطرية - أوغندا 108070 (2014-2009) (2009/EB.2/17) (للموافقة)

- 78- أكدت الأمانة للمجلس أثناء عرض الوثيقة أنها تشمل الردود على التعليقات التي أبدتها المجلس في المشاورة غير الرسمية التي عُقدت في يوليو/تموز 2009.
- 79- ورحّب المجلس بالوثيقة الجديدة وأقر بأنها تستجيب للاستفسارات التي طرحها الأعضاء في المناقشات السابقة. وأكد المجلس حاجة البرنامج إلى استعراض موقفه ومزاياه النسبية في أوغندا في ظل نمو واتساع اقتصاد البلاد؛ وأن البرنامج القطري ينبغي أن يدخل ضمن العمليات التي تقودها الحكومة وأن يركز على توفير المساعدة التقنية. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم من عدم دعم أنشطة التغذية المدرسية، وبخاصة على مستوى الحكومات المحلية وأثنى المجلس على العملية المتميزة التي دارت داخل البلد لتصميم وتعديل هذا البرنامج، كما أثنى على الشراكات القوية للمكتب القطري مع الحكومة ووزاراتها.
- 80- كما أعربت المديرية التنفيذية عن شكرها لمدير المكتب القطري لما بذله من جهود في تعزيز فريق الأمم المتحدة القطري، ومراعاة رغبات الحكومة، والتماس مشاركة مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة.
- 81- ورداً على النقاط التي أثارها المجلس، أشار المدير القطري إلى أن شبكة المكاتب الفرعية التابعة للبرنامج في أنحاء أوغندا تمثل مصدراً مفيداً لكل من البرنامج والشركاء في الأمم المتحدة الذين يعملون على مستوى المجتمع المحلي. وأشار المدير القطري إلى أن الحكومة تؤيد تماماً البرنامج القطري وأنه يجري وضع اتفاقات عمل مشتركة مع الوزارات النظيرة لتحديد الأدوار والمسؤوليات في تحقيق الأهداف. وفيما يتعلق بالتغذية المدرسية فإن الحكومة ترى أن المسؤولية عنها تقع على أولياء الأمور والمجتمعات المحلية، وطلبت من البرنامج تزويدها بالخبرة الفنية والمشورة بشأن كيفية أداء تلك المسؤولية المهمة.
- 82- وطلب المجلس موافاته بتقرير مرحلي عن البرنامج القطري في دورته العادية الثانية لعام 2011.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية

عرض عام من المدير الإقليمي

- 83- أشار المدير الإقليمي إلى بعض أنشطة البرنامج في هذا الإقليم الذي يتسم بالتنوع الشديد ويضم بعض البلدان المتوسطة الدخل التي تعاني آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، كما يضم بلداناً شديدة الحساسية وعرضة للصراع ولديها أعداد كبيرة من المشردين، وتدهورت قدراتها الحكومية وتأثرت فيها حالة الأمن الغذائي تأثراً شديداً بارتفاع أسعار الأغذية والكوارث المضاعفة والأزمة العالمية. ويمثل هذا التنوع تحدياً ولكنه يفتح الباب أيضاً أمام تجريب نهج جديدة. ويشمل التعاون الواسع للبرنامج في الإقليم مبادرة جديدة لدعم تنمية قدرات الموظفين الفنيين المبتدئين من خلال منح للتدريب الداخلي لمدة سنة لتزويدهم بالخبرة في توجيه الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي والتنمية في المستقبل. وتشمل



جميع أنشطة البرنامج في الإقليم تعاوناً مع وكالات الأمم المتحدة والحكومات والجهات المعنية الوطنية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية.

84- ويواجه اليمن أوضاعاً بالغة التعقيد يصاحبها ارتفاع في معدلات سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي وتدفق اللاجئين الصوماليين والفيضان؛ ولا يستطيع معظم السكان تغطية نفقاتهم الشهرية الأساسية. كما يشكّل التفاوت بين الجنسين مسألة خطيرة. وتؤدي مشاكل التمويل الكبيرة إلى حرمان الكثير من المستفيدين من أي دعم. ويسعى البرنامج والمجتمع الإنساني إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار للسماح بالوصول إلى المدنيين المتضررين من الصراع في صعدة. وتشمل أنشطة البرنامج برنامجاً تجريبياً لشبكات الأمان لصالح السكان الضعفاء وبرنامجاً طويل الأجل للتغذية المدرسية.

85- ويقوم البرنامج في غزة بتوسيع برنامج القسائم في المناطق الحضرية، وهذا البرنامج هو الأول من نوعه في الشرق الأوسط. وأدت برامج المساعدة الغذائية إلى التخفيف من حدة الأزمة التغذوية، وإن كان 60 في المائة من السكان يعانون انعدام الغذائي بسبب الفقر وانخفاض القوة الشرائية. ويعتمد برنامج موسّع للتغذية المدرسية في الضفة الغربية اعتماداً كاملاً على المنتجات المحلية والأغذية المقواة التي ينتجها السكان، ويستعين بالخبرة المحلية.

86- وتأثر إقليم وسط آسيا تأثراً شديداً بالأزمة العالمية. وتزداد أهمية التحويلات النقدية والقسائم في الإقليم، بما في ذلك الاستخدام المبتكر للهواتف المحمولة لتحويل القسائم إلى اللاجئين العراقيين في الجمهورية العربية السورية. وتتيح هذه القسائم للمستفيدين مجالاً أكبر لاختيار المنتجات التي يحصلون عليها، وتوفّر دعماً مهماً للمناطق المضيفة حيث تزداد أعباء شبكات الدعم في كثير من الأحيان بسبب وجود المشردين. وتستخدم الأموال النقدية والقسائم أيضاً في أرمينيا وجورجيا ومن المزمع استخدامها في العراق. وتجري تقوية الخبز والزيت في مصر، ومن المزمع توسيع تلك التدخلات لتشمل اليمن وبلداناً أخرى. وتعد مشاركة البرنامج في فرقة العمل المعنية بتغيّر المناخ والأمن الغذائي وندرة المياه مهمة في إقليم يمثل فيه تغيّر المناخ ونقص المياه مصدر قلق بالغ.

إحاطة شفوية عن زيارة رئيس المجلس إلى طاجيكستان وقيرغيزستان (2009/EB.2/23)

87- عرض الرئيس بعد ذلك تقريراً عن زيارته إلى طاجيكستان وقيرغيزستان. وقال الرئيس إنه لمس توازناً سليماً بين الموظفين الوطنيين والدوليين في المكاتب القطرية للبرنامج، وأن الظروف الأمنية الجيدة نسبياً تيسر العمل الفعال. وتُعد طاجيكستان أفقر بلد في الإقليم ويعني اعتمادها على تحويلات العمال المهاجرين أنها تأثرت بشدة جراء الأزمة الاقتصادية العالمية؛ ويعيش 50 في المائة من السكان تحت خط الفقر ويعاني سُبُع السكان من انعدام الأمن الغذائي. ويشكّل الأمن الغذائي أولوية عليا بالنسبة للحكومة؛ ولاقى البرنامج دعماً من الحكومة على أعلى المستويات، بما في ذلك دعم وزارة التعليم لأنشطة التغذية المدرسية. وأشار الرئيس إلى أن العملية الممتدة الحالية للإغاثة والإنعاش لطاجيكستان قد تم تمديدها حتى يونيو/حزيران 2010. وتتنظر حكومة قيرغيزستان إلى الدعم الذي بدأ البرنامج في تقديمه لها منذ عام 2009 في أعقاب شتاء قاس وبعث سنتين من الجفاف وغزو الجراد باعتباره وسيلة لمساعدتها على استعادة اكتفائها الذاتي المعتمد، وتعمل مع البرنامج للمساعدة على تعزيز رصد الأمن الغذائي.

88- وأكدت المديرية التنفيذية أن تلك الزيارات التي يقوم بها أعضاء المجلس تساعد كثيراً على فهم دور البرنامج، كما أكدت الكثير من فوائد نظام القسائم باستخدام الهواتف المحمولة الذي يجري تجريبه في الجمهورية العربية السورية، وأضافت أن تلك الفوائد تشمل وفورات في التكاليف التي يتحملها البرنامج ووفورات في وقت وجهد المستفيدين.



- 89- وأثنى المجلس على أنشطة البرنامج في الإقليم. وأعربت الأمانة عن تقديرها للدعم المقدم من المانحين وأملها في أن يزداد عدد البلدان المانحة داخل الإقليم.
- 90- وبناءً على مبادرة من الرئيس، وافق المجلس على مشروع قرار يلاحظ فيه عرض مشروعات أخرى لطاجيكستان على المجلس للموافقة عليها في دورته السنوية لعام 2010.

حافطة السودان

عرض عام من المدير الإقليمي

- 91- بدأ المدير الإقليمي للسودان عرضه للأوضاع في السودان مشيراً إلى قرب موعد إجراء الانتخابات والاستفتاء على الوضع في جنوب السودان، وأن عمليات البرنامج في الإقليم قد تتأثر بما سيسفر عنه ذلك من نتائج. وأشار إلى أن جنوب السودان يمثل أحد أقل المناطق نمواً في العالم حيث تمخض الصراع وعدم الاستقرار عن "جيل ضائع" من حيث التعليم والتنمية. ويعيش في الإقليم 1.5 مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي، وبلغت معدلات وفيات الأمهات مستويات كبيرة؛ كما يعيش في الإقليم عدد كبير من المشردين المحتاجين إلى المساعدة. ويزداد عدد السكان المعرضين لانعدام الأمن الغذائي بسبب نقص المحاصيل والصراع وارتفاع أسعار الأغذية.
- 92- وتشهد الحالة في دارفور استقراراً نسبياً حيث انخفض عدد الصدمات المسلحة خلال عام 2009 ولكن لم يتم التوصل إلى أي اتفاق سلام. وما زالت عمليات البرنامج جارية في الإقليم على الرغم من طرد المنظمات غير الحكومية في مطلع العام. وتمثل عمليات الطوارئ في الجنوب 60 في المائة من تدخلات البرنامج، ولكن هذا الرقم يمكن أن يزداد ليصل إلى 80 في المائة في السنة المقبلة في ظل تدهور حالة الأمن الغذائي. وتقدم المساعدة إلى العائدين حيثما أمكن؛ ويجري إدخال استراتيجيات جديدة للاستهداف، وتنفذ برامج لرصد الأمن الغذائي وشبكات الأمان بغرض تعزيز الإنعاش المبكر والاكتفاء الذاتي لنحو 4 ملايين نسمة. ويقوم البرنامج بتكوين علاقات شراكة جديدة مع المنظمات الحكومية، ويواصل تعاونه مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة.
- 93- وما زال الوصول إلى المنطقة محفوفاً بصعوبات كبيرة وباتت عمليات الإسقاط الجوي ضرورية مرة أخرى. واستخدمت 300 وكالة خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية لنقل 75 000 من عمال الوكالات الإنسانية وتنفيذ 400 عملية إخلاء أمني. وأصبحت بيئة العمل الخطيرة محفوفة بمخاطر أكبر بسبب عمليات الاختطاف التي يتعرض لها عمال الإغاثة الإنسانية؛ وسيتمتع على وكالات الأمم المتحدة النظر في الانسحاب من الإقليم. وتحتاج عملية الطوارئ للسودان التي تشمل التخزين المسبق للأغذية زيادة في الميزانية.
- 94- وأعرب المجلس بالإجماع عن إعجابه بتفاني ومهارة وشجاعة موظفي البرنامج في السودان، وأثنى على الطريقة التي استجاب بها البرنامج لمسألة طرد المنظمات غير الحكومية وذلك بسد الثغرات في التقديرات والاستهداف ورصد العمليات. وأيد أعضاء المجلس التركيز على برامج الطوارئ واستفسروا عن كيفية الاستفادة من صناديق الأمم المتحدة المشتركة لدعم العمليات.
- 95- وأعرب المدير الإقليمي عن شكره للمجلس على دعمه. وبالنظر إلى الاحتياجات الهائلة في الإقليم فقد بدأ العمل في حشد المساعدة من مصادر داخل السودان وكذلك من مصادر خارجية. وساهم التمويل المقدم من الصندوق المركزي

لمواجهة الطوارئ والصناديق المشتركة الأخرى في تغطية 2.2 في المائة من الاحتياجات التشغيلية لعام 2009، ولكن التقلبات في أسعار العملة أدت إلى تقليص الفوائد الفعلية. ويجري إصلاح الطرق المحدودة التي تناسب جميع الظروف الجوية في جنوب السودان والتي أنشئت في معظمها بدعم من البرنامج، ولكن لن يتم توسيعها. ومازالت أوضاع السكان الضعفاء في السودان غير مستقرة بشكل عام، وسيكون أي دعم يتلقاه الإقليم موضع تقدير بالغ.

تقارير المدير التنفيذي عن المسائل التشغيلية

الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي وافق عليها المدير التنفيذي (1 يناير/كانون الثاني - 30 يونيو/حزيران 2009) (2009/EB.2/18) (للمعلم)

- 96- يتضمن هذان التقريران تحليلاً إضافياً للسلطة المفوضة للمدير التنفيذي بناءً على طلب الأعضاء. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام 2009، كانت تعديلات ميزانيات المشروعات الإنمائية والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش أقل عدداً وقيمة مقارنة بنفس الفترة من عام 2008. ووافق المجلس التنفيذي على 75 في المائة على الأقل من قيمة العمليات الممتدة الجديدة للإغاثة والإنعاش منذ التعديل الأخير للسلطة المفوضة في عام 2004.
- 97- ورحب المجلس بالتقريرين، ولكنه طلب أيضاً لبعض أسباب الزيادات وتحسين فهم الاتجاهات والصورة الشاملة.
- 98- وذكّرت الأمانة المجلس بأن عمليات الطوارئ الكبيرة من حيث القيمة يقرها المدير التنفيذي للبرنامج بالاشتراك مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. وفيما يتعلق بالأنشطة الإنمائية فإن سبب الزيادات في ميزانياتها هو استيعاب التبرعات المقدمة إلى المشروعات بما يعبر عن اتجاه البرنامج نحو وضع ميزانيات أولية متحولة لبعض المشروعات في حالة عدم التيقن من التمويل. ونجمت الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش عن مجموعة من العوامل، بما في ذلك إدخال التحويلات النقدية عندما يمكنها أن تلبى الاحتياجات بفعالية أكبر من التحويلات الغذائية، والتغييرات في عناصر السلة الغذائية، والتغييرات في تكاليف التشغيل المحلية، وازدياد الاحتياجات، وتمديد الفترات الزمنية لمواءمة المشروعات مع أنشطة الشركاء.

المسائل التنظيمية والإجرائية

برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2010-2011) (2009/EB.2/19) (للموافقة)

- 99- قدّمت الأمانة برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2010-2011) الذي يمكن إدخال تغييرات عليه بعد مناقشتها مع هيئة المكتب والأمانة. وكان المجلس قد طلب وضع جدول زمني استراتيجي ومنهجي لبنود برنامج العمل؛ وتدور في هيئة المكتب مناقشات سيكون لها أثر على هذه الوثيقة في المستقبل.
- 100- ورحب المجلس بالعرض العام وقدّم اقتراحات للمستقبل؛ وشملت تلك الاقتراحات إجراء مناقشة لتوضيح دورة السياسات وتصنيف الوثائق. وطلب الأعضاء عرض وثيقة إعلامية على المجلس عن استراتيجية تحسين التغذية، وإجراء مزيد من التقييمات المواضيعية، وإدراج مسألة توحيد الأداء في الوثيقة المقبلة عن دور البرنامج في نظام المساعدة



الإنسانية. كما تم عرض اقتراح بإتاحة إمكانية وصول المجلس إلى الاستراتيجيات القطرية التي يصدرها البرنامج حيث سيساعد ذلك أعضاء المجلس على تحديد العمليات والبرامج والمشروعات في السياقات الوطنية.

اتجاهات التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها (2009/EB.2/20) (للنظر)

- 101- عرضت الأمانة الوثيقة التي اشترك في إصدارها كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج والتي نوقشت في أجواء من التعاون المتجدد بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. وأشارت الأمانة إلى الأهمية الخاصة للاجتماع التاريخي الذي عُقد بين الوكالات الثلاث في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 حيث نوقشت فيه آفاق العمل في المستقبل لتعزيز تعاونها؛ وتقرر إصدار خطاب مشترك لإطلاع الأفرقة القطرية على النتائج التي أسفر عنها هذا الاجتماع. وشملت المجالات الأحد عشر التي باتت تشكل أحد الملامح الرئيسية للتعاون الإداري كلا من الشراء، والمالية، وتكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، والسفر، وخدمات المؤتمرات، والبروتوكول، والمزايا والحصانات، والحياد المناخي، وخدمات المكتبات، والأمن في روما. وسوف تشجع الخطط المقبلة اتباع نهج منظم في التعاون، وستعزز التعاون في مجال الإنذار المبكر وتحديد برامج تجريبية مشتركة.
- 102- وقام المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية بعرض الأساس المنطقي للتعاون بين الوكالات الثلاث، بما في ذلك اختصاصاتها المتمثلة، وقربها من بعضها البعض في روما، والحاجة إلى توافي الأزدواجية والتداخل. وسوف تساهم الأولويات المحددة للمستقبل القريب في إطار العمل الشامل تحت مظلة فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذية؛ وتغيّر المناخ والزراعة، وكفالة إقامة روابط مع خطط التنمية الوطنية وبرامج الأمن الغذائي؛ وتعزيز مجموعة الأمن الغذائي؛ وأنشطة الانتقال وتسليم المسؤولية؛ والمناصرة، وجهود الوصول بشكل خاص إلى الهدف الإنمائي الأول للألفية وغايته المتعلقة بالجوع بحلول عام 2015.
- 103- وأطلع سكرتير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المجلس على التعاون في المجالات الإدارية بين الوكالتين وأشار إلى أنه قد تم إنشاء لجنة لمناقشة سبل تعزيز ذلك. وأسفر الشراء المشترك للسلع والخدمات عن وفورات في التكلفة وحشد للمزايا. وسيجري استخدام وحدة مشتركة للشراء في الوكالات الثلاث لمدة سنة اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2010.
- 104- وأضافت المديرية التنفيذية أن تعزيز التعاون يشمل أيضاً زيادة الاتصالات المنتظمة بين رؤساء الوكالات الثلاث، وإجراء زيارات ميدانية مشتركة، وتمثيل بعضها البعض في المؤتمرات الرفيعة المستوى.
- 105- وأثنى الأعضاء على تلك التطورات التي يرون أنها مبشرة. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للجهود التي يبذلها البرنامج بالفعل ولكنهم يعلقون آمالاً كبيرة على التعاون بين الوكالات، وطلبوا إبقاءهم على علم بكل ما يستجد من تطورات طيلة العام. وأشار المجلس إلى أن الاتجاهات المعروضة في الوثيقة عملية وقابلة للتحقيق، وبخاصة في التأكيد على أن التعاون ينبغي ألا يشكّل غاية في حد ذاته على الرغم من استصوابه عند الاقتضاء. وأشار بعض الأعضاء إلى خطر إلغاء الأنشطة المهمة تحت ذريعة الكفاءة؛ وينبغي أن يكون التعاون مدفوعاً من البلدان وأن يستند إلى الاحتياجات المحددة لكل حالة وإلى المزايا النسبية لكل وكالة من الوكالات الثلاث.
- 106- وأشار الأعضاء إلى ضرورة كفالة أن تلمس البلدان النامية ما يتحقق من وفورات في التكاليف الإدارية، وأكدوا أن التعاون يجب أن يتجاوز المستوى الإداري ليشمل البرمجة المشتركة والخطط والأنشطة القطرية. ويمكن للوكالات الثلاث أيضاً أن توسّع أنشطتها المشتركة لتشمل الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية على المستوى الوطني، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وأصحاب المصلحة الآخرين. ويشكّل التعاون بالفعل جزءاً أساسياً من مشروع الشراء من أجل التقدّم

والأنشطة النقدية والقوائم؛ وبنطوي التعاون على إمكانات هائلة في المشتريات المحلية، وشبكات الأمان، والمساعدة الإنسانية، والانتقال من الإغاثة إلى التنمية، والتدريب الزراعي، والتغذية المدرسية.

107- وأعرب المجلس عن تأييده القوي لتنشيط اللجنة المعنية بالأمن الغذائي وأشار إلى ما تنطوي عليه من إمكانات في تعزيز الحوكمة العالمية للأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها وذلك من خلال الأمانة المشتركة الجديدة. وتم الاتفاق على تعديل مشروع القرار ليشمل إشارة إلى إصلاح اللجنة المعنية بالأمن الغذائي، وتشجيع المشاركة النشطة من البرنامج والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بما يتفق وروح تعزيز التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها.

108- وتعهدت الأمانة بإحاطة المجلس بجوانب التعاون خلال السنة المقبلة. ويجري إعداد خطط عمل لتحديد دور كل وكالة ومسؤولياتها ووضع الجداول الزمنية للتنفيذ ومؤشرات لقياس النواتج. وسوف يشمل ذلك تفاصيل عن دور كل وكالة في الأنشطة المتعلقة بتغيير المناخ بناءً على طلب العديد من أعضاء المجلس.

تمديد دورة الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي: تعديل المادة السادسة - 1 من اللائحة العامة (2009/EB.2/21) (للموافقة)

109- تنفيذاً لأحكام قرار الجمعية العامة 232/63، أقر المجلس، بدون مناقشة، تعديل المادة السادسة - 1 من اللائحة العامة للبرنامج.

مسائل أخرى

كلمة السيدة Helen Clark، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

110- قدّمت المديرية التنفيذية للبرنامج السيدة Helen Clark التي تعتبر، بوصفها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثالث أهم عضو رفيع المستوى في الأمم المتحدة. وأعربت المديرية التنفيذية عن تعازيها لمديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مقتل اثنين من الموظفين مؤخراً في أفغانستان. ويعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رابع أكبر شركاء البرنامج من الأمم المتحدة؛ وتعمل الوكالتان معاً في 43 بلداً في مجموعة من القضايا وتتطلع حالياً إلى مزيد من فرص التعاون.

111- وافتتحت السيدة كلارك ملاحظاتها بالإعراب عن تعازيها في وفاة موظفي البرنامج في باكستان. وأشارت السيدة كلارك إلى أن البرنامج شريك مهم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والنظام الإنساني للأمم المتحدة بأسره؛ ومن المهم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي مواصلة حضورهما العالمي قدر المستطاع لتيسير أي إجراءات ضرورية مطلوبة لتوسيع العمليات استجابة للطوارئ غير المنظورة. وتمثل الآثار السلبية للركود الاقتصادي العالمي على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مصدر قلق بالغ في ظل ازدياد عدد الجوعى في جميع أنحاء العالم. وأشارت السيدة كلارك إلى أهمية التنمية الزراعية إلى جانب كفالة الوفاء بالتعهدات إزاء الأمن الغذائي. وشجعت السيدة كلارك العمل معاً لتعزيز القدرات والمؤسسات من أجل التصدي لأسباب انعدام الأمن الغذائي.

112- وتوجد بالفعل مساحة كبيرة من البرمجة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في الكثير من البلدان، ومن المهم زيادة التنسيق وتلافي الازدواجية. وتطلع البلدان النامية بصورة متزايدة إلى المشورة الاستراتيجية وتنمية القدرات من أفرقة



الأمم المتحدة القطرية. ويمكن لبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة التعاون لإرساء أسس الإنعاش المبكر من الأزمات وإسداء المشورة للحكومات بشأن خيارات الحماية الاجتماعية ومساعدة المزيد من صغار المزارعين على الاشتراك في مبادرة البرنامج للشراء من أجل التقدّم. ويتعيّن ترجمة نوايا وكالات الأمم المتحدة للعمل معاً إلى إجراءات عملية على أرض الواقع من أجل تسريع وتيرة التقدّم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشجّعت السيدة كلارك دعم المنسقين المقيمين الذين يعيّنون من خلال عملية اختيار دقيقة ويضطلعون بأدوار معقدة.

113- ووجه المجلس شكره إلى السيدة كلارك على زيارتها وأعرب عن اقتناعه بأن منظومة الأمم المتحدة ككل ينبغي أن تستجيب لطرق جديدة للاقتصادات والمجتمعات التي تمر بمرحلة تحول، وأشار إلى أن دعم المبادرات الحكومية من خلال المشورة الاستراتيجية والسياسات قد يتطلب موظفين أقل ولكن من ذوي المهارات العالية. وأضاف أن القضايا الأمنية تشكل مصدر قلق متزايد للمجتمع الإنساني، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي؛ واقترح تشجيع البلدان على إدراج حماية عمال الوكالات الإنسانية في تشريعاتها الوطنية.

114- ووجّهت المديرية التنفيذية شكرها إلى السيدة كلارك وأعلنت أنه سيعقد في الأسبوع التالي في مقر البرنامج حفل تأبين لموظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم. وأكدت المديرية التنفيذية مجدداً أهمية دعم المنسقين المقيمين الذين يمثلون الأمم المتحدة بأسرها، ودعت البلدان إلى ممارسة دورها القيادي في كفالة حماية عمال الوكالات الإنسانية.

الأتعاب المعدّلة للمراجع الخارجي لفترة السنتين 2008-2009

115- تأجل القرار المتعلق بأتعاب المراجع الخارجي (WFP/EB.2/2009/13) إلى الدورة العادية الأولى لعام 2010.